الحياة الطيّبة
السنة ١٥
العدد ٢٥
ربيع ٢٠١٢ م
أبحاث ودراسات

القرآن الكريم من فم الرسول ﷺ إلى حروف المصاحف

السيد حسين إبراهيم[١]

مقدّمة:

هذا البحث بحثٌ في تاريخ القرآن الكريم، وتاريخ كتابته بين يدي رسول الله ﷺ، وجمع الصحابة له في صحف أو مصحف بعد وفاة رسول الله ﷺ، وانتهاء جمعه إلى الجمع العثماني في مصحف وانتساخه، وتسيير نسخ رسمية له في البلاد والأقطار، أيام الخليفة الثالث عثمان بن عفان. ويحاول هذا البحث ـ عبر تحليل المعطيات التاريخية ـ معرفة جملة من الأمور، منها:

-كون المصحف الموجود هو كلّ النصّ القرآني المنزل على رسول الله محمد ﷺ، بلا زيادة أو نقصان في المحتوى أو اللفظ. ومن لوازم الأمر الوقوف على نظرة المسلمين إلى تواتر القرآن الكريم كلّه عن رسول الله ﷺ وأدلّة التواتر ولوازمها في صيانة القرآن الكريم من التحريف.

- مقدار تمثيل جمع القرآن في زمن الخليفة الثالث عثمان بن عفان للقرآن مثلما تُلقّيَ غضّاً طرياً من فم رسول الله ﷺ، مع التفصيل في ذلك.

- إنّ التسليم بتواتر القرآن الكريم كلّه لا يعني التسليم بتواتر

(١) أستاذ في الحوزة العلمية، ومتخصّص في التفسير والدراسات القرآنية، من لبنان.

القراءات القرآنية؛ لا الصحيحة ولا غيرها؛ فإنّ نقلها إن كان تمّ بطريق أخبار الآحاد لم تفد إلا ظنّاً في أحسن الأحوال، ولم يقطع بصدورها عن رسول الله ﷺ. وهذه النتيجة - في حال التسليم بها - تجعل الباحث يرجّح أنّ اختلاف القراءات القرآنية لم يصدر عن رسول الله ﷺ؛ إلا بنحو الرخصة في مقام الضرورة أو التخفيف، في حين أنّ المنزّل واحد.

- إنّ الرسم الذي كُتِبَ به المصحف العثماني، ومصاحف الصحابة، بل القرآن بين يدي رسول الله ﷺ هل كان توقيفيّاً من الله (تعالى)، أم كان مرحلة تطوّرية لنتاج بشريٍّ؛ وبالتالي: هل كان إبهامه أو نقصه المؤدّي إلى اختلاف القراءات - بنحو من التأدية - لحِكَم أرادها الله (تعالى)، أم كان قصوراً في الرسم عن تصوير خصوصيات النطق بدقة؟
- إنّ القراءات السبع أو العشر - على فرض عدم تواترها وكونها مرويّة بالآحاد على الأعمّ الأغلب - هل سبب اختلافها يكمن في اللهجات العربية المختلفة؛ أم سبب الاختلاف هو الرسم المبهم؟ وما هي حصّة كلٍّ من العاملين؟ وكيف يُتصوَّر تأثير كلٍّ منهما؟ هذا مع عدم إهمال عوامل أخرى.

وأكثر هذه النقاط السالفة قد أُلِّفت فيها كتب مستقلّة أو أجزاء كبيرة من كتب كثيرة. وهي تُراجع في مظانّها.

وما أريد أن أبيّنه - هنا - هو مراحل جمع القرآن الكريم في زمن رسول الله ﷺ بشكل تفصيلي، وجمع الإمام علي عليه السلام، والجمع في زمن الخليفتين الأوّل والثاني أبي بكر وعمر، وجمع الخليفة الثالث عثمان بن عفّان، مع التركيز على الجمع الأخير ومقدار دقّته، وحيازته للتواتر ومعنى ذلك، وآثاره في نفي التحريف، والتركيز - أيضاً - على رسمه، وإبهام الرسم، وفتح ذلك المجال لبروز اللهجات واختلاف القراءات.

وقد تركت في هذا البحث ذكر الوحي، وذكر عصمة الرسول ﷺ في

تلقّيه وتأديته، وهي محلّ إجماع المسلمين، وبدأت من تدوين كتّاب الوحي بين يديه ﷺ.

كما تركتُ ذكر مصاحف بعض الصحابة المجموعة بعد مصحف الإمام علي عليه السلام؛ لإيجاز البحث من جهة، وللاهتمام التفصيلي- من جهة ثانية- بالمرحلة النبوية، والجمع الأول للقرآن في مصحف على يد الإمام علي عليه السلام، وبتوحيد المصاحف في عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان، مع ذكر جذور هذا الجمع في جمع الخليفتين أبي بكر وعمر.

أولاً: تمهيد وتعريف في الرسم وجمع القرآن والتواتر والقراءات:

يرجع الفضل في نشأة اللغة الإنسانيّة إلى الحياة الاجتماعية، وحاجة أفراد المجتمعات إلى التعاون، والتفاهم، وتبادل الأفكار، والتعبير عما يجول في الخواطر من معانٍ ومدركات؛ فاللغة -إذن- ظاهرة اجتماعيّة «**تخلقها طبيعة الاجتماع، وتنبعث عن الحياة الجمعيّة وما تقتضيه هذه الحياة من شؤون**».[١]

ولم تشذّ اللغة العربية الباقية عن هذا، بل خضعت لكثير من التطوّرات؛ بفعل انتشارها قبل الإسلام في جزيرة العرب، وتوزّع الناطقين بها على وحدات قبليّة؛ فتعدّدت - لذلك- لهجاتها واختلفت.

واللهجة سلوك لغويّ أو «**طائفةٌ من المميّزات اللغويّة، ذاتُ نظام صوتيّ خاصّ تخصّ بيئةً معيّنة، [و] يشترك في هذه المميّزات جميع أفراد تلك البيئة**»[٢]. ومجال الاختلاف الأهمّ بين اللهجات هو الأصوات واختلاف معاني الوحدات الدلاليّة، في ما تبقى القواعد الصرفية والنحوية صامدةً أمداً بعيداً[٣].

(١) وافي، علي عبد الواحد: علم اللغة، ط٩ (مزيدة ومنقّحة)، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر ومطبعتها، لات، ص٩٦.

(٢) السامرائي، إبراهيم: التطوّر اللغويّ التاريخي، ط٣، بيروت، دار الأندلس، ١٩٨٣م، ص٣٤.

(٣) انظر: وافي، علم اللغة، م.س، ص١٧٦-١٧٧؛ السامرائي، التطوّر اللغوي، م.س، ص٣٤.

وقد نقل اللغويون شيئاً كثيراً من خصائص اللهجات وعَزَوها إلى قبائل معيّنةٍ كقريش، وتميم، وهُذَيل، وعقيل، وأسد، والأزْد، وغيرها. وقد ساعد الاختلاط لهجة قريش، قبل الإسلام، وكان لموقع مكّة الاقتصاديّ والدينيّ وطبيعتها المدنية أثرٌ كبيرٌ في تهذّب لهجة قريش ونموّها. ثم كان لنزول القرآن الكريم بلهجة رسول اللّه ﷺ القرشية أثرٌ حاسم في سيادة هذه اللهجة وصيرورتها اللغة الفصحى.

وقد اشْتُهِرَ، في القرن الماضي، أن العرب أخذوا طريقة كتابة لغتهم، أو ما يُعرف برسم العربيّة من الأنباط؛ والأنباط شعبٌ عربيّ النّسب حذِقَ الكتابة الآرامية وطوّرها واشتقّ منها رسمه الخاصّ، وقد عثر المستشرقون على خمسة نقوشٍ جاهليّةٍ – من جملة ما عثروا عليه–دُوِّنت بالرسم النَّبطي المتأخّر الذي يشابه رسم العربية المعروف في فجر الإسلام[١].

ويُراد بـ «**رسم المصحف العثمانيّ**» صورة ما كُتِبَ في المصاحف العثمانية[٢]. ويُراد بـ «**فنّ رسم المصحف**» «**أوضاعُ حروف القرآن في المصحف ورسومه الخطيّة**»[٣]. ومصطلح «**الرسم**» أقرب ما يكون إلى مصطلح «**الكتابة**»، وهو أدقّ من مصطلح «**الخطّ**» الذي يُراد به تارةً رسم لغةٍ معينة؛ كالخطّ العربيّ، والخطّ السريانيّ، وأخرى إضافة خصوصيةٍ إلى الرسم تنوّعه ولا تغيّره، كالخط المكي والخطّ الكوفيّ اللذين يمتاز كلٌّ منهما بخصوصية تميّزه عن قسيمه، ولا تخرجه عن مَقْسَمِه؛ وهو رسم العربية.

(١) انظر: في موضوع الأنباط ورسمهم:
CANTINEAU. JEAN: Le Nabateen (Notions Generales-ecriture-grammaire). Librairie Ernest Leroux. Paris. I:1930 (1:3- 50). et. Cours de Phonetique arabe. Librairie C. Klincksiedk. Paris. 1960.P.75/93.

(٢) انظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ): النشر في القراءات، تصحيح ومراجعة الشيخ محمد علي الضباع، لاط، مصر، المكتبة التجارية الكبرى؛ مطبعة مصطفى محمد، لات، ج١، ص٤٤٦.

(٣) ابن خلدون، عبد الرحمن المغربيّ(ت: ٨٠٨هـ): المقدّمة(تاريخ العلامّة ابن خلدون)، لاط، بيروت، دار الكتاب اللبناني؛ مكتبة المدرسة، ١٩٨٢م، ص٧٨٤.

والرسم الذي دوّنت به المصاحف العثمانية هو رسم العربية الذي كان سائداً في المدينة المنوّرة زمن الجمع العثماني سنة خمس وعشرين من هجرة النبيّ الكريمﷺ[١].

وقد قال كثيرون بتوقيفيّة الرسم العثماني؛ وأنّه من عند الله تعالى. وتحمّس لهذا الرأي ابن المبارك، نقلاً عن شيخه عبد العزيز الدبّاغ الذي زعم أنّه صادر من النبيﷺ، ورآه بعضهم سرّاً من أسرار الله - تعالى- المشاهدة[٢]. ولكن ذهب أبو بكر الباقلاني وابن خلدون وغيرهما إلى أنّه اجتهادٌ من الصحابة[٣].

وقد بيّن البحث المعاصر أنّ هذا الرسم - على المظنون- امتداد للرسم النبطي في ثوبه المتأخّر. وقد ورث كثيراً من سمات ذلك الرسم، فجاء غير معجم ولا مشكول، تغيب عنه الألفات الداخلية إجمالاً، ويعوزه كثيرٌ من المحدِّدات والرموز كالشدّة، والهمزة، والمدّة، إلى غير ذلك من نواحي النقص والإبهام.

ويُراد بجمع القرآن كتابته وتدوينه أيام رسول اللهﷺ أو على يد بعض الصحابة بعده في صُحُف أو مصاحف، أو يُراد توحيد المصاحف في مصحف رسميّ أيام الخليفة الثالث عثمان بن عفّان. ولكنّ مصطلح الجمع عنى - أيضاً - جمع القرآن في الصدور؛ بمعنى حفظه فيها، ويهمّنا في هذا البحث معالجة المعنى الأوّل أكثر.

والكلام أنّه مهما كان جمع القرآن دقيقاً، فهل يستطيع هذا الرسم الناقص أن يُمثّل النطق بشكل دقيق، أم يكون بوّابة ومعبراً إلى فسحة

(١) انظر: السجستاني، أبو بكر عبد الله بن أبي داوود سليمان بن الأشعث(ت: ٣١٦هـ): كتاب المصاحف، تصحيح الدكتور آرثر جفري، ط١، بغداد، مكتبة المثنى؛ مصر، مكتبة الخانجي؛ المطبعة الرحمانية، ١٣٥٥هـ.ق/ ١٩٣٦م، ص٢٢-٢٤؛ ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري(ت: ٦٣٠هـ): الكامل في التاريخ، ط١، بيروت، دار الكتب العلميّة، ١٤٠٧هـ.ق/ ١٩٨٧م، ج٣، ص٨-٩.

(٢) انظر: الزرقاني، عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن، ط٣، لام، دار الفكر، دت، ج١، ص٣٨٢.

(٣) انظر: م.ن، ج١، ص٣٨؛ ابن خلدون، عبد الرحمن المغربي: المقدّمة(تاريخ العلاّمة ابن خلدون)، لاط، بيروت، دار الكتاب اللبناني؛ مكتبة المدرسة، ١٩٨٣م.

اللهجات لينطق كلٌّ بما اعتاد؟

وتواتر القرآن الكريم - وهو روايته جماعة عن جماعة من البداءة إلى المنتهى، بحيث يمتنع الاجتماع على الكذب أو الوقوع في الخطأ - فيه ضمان عدم تحريف القرآن الكريم، بزيادة شيء فيه ليس منه[١]، وكلّ هذا لا يضمن أن نقرأ هذا الصحيحَ مبهمَ الرسم جذراً، ونحواً، وصرفاً، كما نزّله الله تعالى. وبالتالي، إنّ تواتر القرآن لا يعني تواتر القراءات القرآنية[٢].

«**والقراءات القرآنية علم بكيفيّة أداء كلمات القرآن واختلافها بعَزْو النّاقلة**»[٣]؛ فالقراءات التي تختلف فيها كيفيّة أداء الكلمات هي من قبيل قراءات الإدغام وعدمه، وزيادة المدّ وعدمها، والقراءات التي تختلف الكلمات باختلافها ترجع إلى اختلاف البُنى الصرفية أو تُغيّر حروف الإعجام، أو غير ذلك. وهذه القراءات مرويّة، في رأي جمهور المسلمين، بنقل الناقلة المتسلسل إلى منتهاه.

و«**القراءات الشاذّة**» هي ما كان خارجاً عن القراءات السبع[٤]، أو العشر[٥]، أو ما لم تجتمع فيه شروط معيّنة، على اختلاف في التعريف.

(١) تواتر كلّ الواصل ينفي التحريف بالزيادة، ونفي التحريف بالنقيصة استُدلّ له بتوافر الدواعي لنقل كل القرآن الكريم. وقد بحثنا هذه النقطة ووثقناها في نقطة خاصّة بتواتر القرآن الكريم. انظر: خامساً: تواتر القرآن الكريم، ص ٣٢٢.

(٢) انظر: مثلاً في معنى التواتر: الشهيد الثاني، زين الدين بن علي بن أحمد العاملي(ت ٩١١/ ٩٦٥هـ): الدراية (في علم مصطلح الحديث)، لاط، بيروت، المعهد الشرعي الإسلامي، ١٤١٠هـ.ق/ ١٩٩٠م، ص١٢؛ المظفّر، محمد رضا: المنطق، ط٣، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٤٠٥هـ.ق/ ١٩٨٥م، ص٢٨٦-٢٨٧.

(٣) ابن الجزري: منجد المقرئين ومرشد الطالبين، قرأه بعد طبعه الشيخان محمد حبيب الشنقيطي؛ أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، لاط، مصر، مكتبة القدسي؛ المطبعة الوطنية الإسلامية بالأزهر الشريف، ١٣٥٠هـ.ق، ص٣٠.

(٤) انظر: ابن جنّي، أبو الفتح عثمان(ت: ٣٩٢هـ): المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف؛ الدكتور عبد الفتّاح شلبي؛ الدكتور عبد الحليم النجّار، لاط، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية (لجنة إحياء التراث الإسلامي)، ١٣٨٦هـ.ق، ج١، ص٣٢؛ وانظر: لمعرفة أسماء قُرّاء القراءات السبع ورواتهم: الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد(ت: ٤٤٤هـ): التيسير في القراءات السبع، تصحيح أوتو برتزل OTTO PRETZL، سلسلة النشريات الإسلامية، ج٢، لاط، إستامبول، مطبعة الدولة، ١٩٣٠م، ص٤-٧.

(٥) انظر: ابن الجزري: منجد المقرئين، م.س، ص١٦؛ وانظر: لمعرفة أسماء قرّاء القراءات العشر ورواتهم: القاضي، عبد الفتّاح: البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة في طريقي الشاطبيّة والدّرّي، ط١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ.ق/ ١٩٨١م، ص٧-٩.

ثانياً: جمع القرآن زمن رسول الله ﷺ:

نُزِّل القرآن مُنَجَّماً في مدّة الرسالة في طول ثلاث وعشرين عاماً أو عشرين[١]، ولم يَنْزِل جملة واحدة كما نَزَلت التوراة ألواحاً كاملة على موسى عليه السلام، وكما يرى المسلمون في نزول الإنجيل على عيسى عليه السلام؛ يقول الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾[٢].

وهذا اقتضى عنايةً كبيرة في حفظه وكتابته، وهذه باشرها رسول الله ﷺ مع كلّ سياقٍ مُنَزّل؛ باختيار كُتّاب مخصوصين لتدوين التنزيل وكتابته.

وعلى الرغم ممّا يولّده تتابع التنزيل من تحدٍّ في الكتابة والضبط، فإنّ القرآن الكريم لم يمرَّ بمرحلة زمنية شفهية مفصولة عن الكتابة والتدوين، بخلاف كتب سماوية أخرى أُنزلت دفعةً، ولكنّها مرّت بمرحلة تاريخية شفهية قبل تدوينها.

وكانَت الكتابة تساير عملية التنزيل المستمرّة حتى كُتب كلّ القرآن مَفرّقاً في عهده ﷺ.

١- كُتّاب الوحي وكُتّاب الرسول ﷺ الآخرون:

كان رسول ﷺ يملي ما يُنزَّل عليه من ربّه - سبحانه وتعالى - شيئاً بعد شيء، على كُتّاب معدودين، كان اصطفاهم من جملة كُتّابه الكثر لكتابة الوحي والتنزيل القرآني.

وممّن ثبتت كتابته للتنزيل بين يدي رسول الله ﷺ: الإمام علي بن أبي

(١) ناظر إلى رواية عن الإمام الصادق عليه السلام يأتي في آخرها: «ثم نُزّل في طول عشرين عاماً» (الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب: الأصول من الكافي، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، لاط، بيروت، دار الأضواء، لات، ج٢، كتاب فضل القرآن، ص٦٢٩. ويحلّ الشيخ محمد هادي معرفة قدس سره التباين بين التاريخين بالحديث عن الفترة التي تخلّلت الوحي واستمرّت نحو ثلاثة أعوام (انظر: معرفة، محمد هادي: التمهيد في علوم القرآن، ط٣، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ.ق، ج١، ص١١٠-١١٢؛ وله أيضاً: تلخيص التمهيد، ط٤، قم المقدّسة، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤١٦هـ.ق، ج١، ص٦٥-٦٧.

(٢) الفرقان: ٣٢.

طالب عليه السلام، والخليفة عثمان بن عفّان، وزيد بن ثابت، وأبيَّ بن كعب[١]. ونُسبت الكتابة أيضاً- إلى عبد الله بن مسعود[٢]، وادّعاها بعضهم لمعاوية بن أبي سفيان بعد إسلامه عام الفتح، ولعبد الله بن أبي سرح؛ ادّعاءً لا يثبت أمام النقد العلميّ[٣].

وقد كانت كتابة التنزيل القرآنيّ بين يدي رسول الله ﷺ مسألةً دقيقة أولاها الرسول ﷺ كلّ العناية، ولم يَكِلْها إلى غير مؤتمن، بل كان يكتب الوحي أخلص الكتبة بالترتّب؛ فإذا غاب فلان المعيّن جيء لكتابة الوحي بفلان المعيّن الآخر، وليس بينهم حديث عهد بالإسلام[٤].

وهذا سببُ عدِّ نحو أربعة أو خمسة من الكتّاب فقط كتبوا في تنزيل القرآن الكريم، من بين كُتّاب النبيّ ﷺ الاثنين والأربعين أو الثلاثة والأربعين الذين كتبوا - بين يديه- في شؤونٍ مختلفة.

٢- مراحل جمع القرآن الكريم أيام رسول الله ﷺ:

أ- تدوين السياقات النازلة دفعة واحدة، آيات كانت أم سوراً:

كان القرآن الكريم يُنزَّل مُنَجّماً، شيئاً فشيئاً- مثلما تقدّم-، وكان الرسول ﷺ يأمر كُتّاب الوحي بكتابة الأقسام المُنّزلة على أدوات الكتابة المعتادة يومها كقطع الأديم، والصحف، وجريد النخل والعُسُب، واللخاف،

(١) انظر: الصاحبي، ابن فارس: في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها، لاط، القاهرة، المكتبة السلفيّة، مطبعة المؤيّد، ١٣٢٨هـ.ق/١٩١٠م، ص٩؛ عيسى، أحمد بن عبد الرحمن: كتّاب الوحي، ط٢، الرياض، دار اللواء، ١٤٠٢هـ.ق/ ١٩٨٢م، ص٦٦٥.

(٢) انظر: الرافعي، مصطفى صادق: إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مراجعة وضبط محمد علي العريان، ط٢، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى؛ مطبعة الاستقامة، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٥م، ص٣٢.

(٣) لاحظ الإشارة في الفقرة اللاحقة إلى عدم استكتاب حديث عهد بالإسلام عند كتابه التنزيل، وراجع استكتاب معاوية في حوائج رسول الله ﷺ واستكتابه للبوادي (نصّار، حسين: نشأة الكتابة الفنّية في الأدب العربي، ط١، مصر، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٤م، ص٤٤)، وراجع في نفي كتابة ابن أبي سرح للتنزيل (السعيدي، محمد جواد المحتصر النجفي: بحوث حول علوم القرآن، لاط، النجف الأشرف، مطبعة الآداب، لات، ص٢٠٨).

(٤) انظر: البلاذري، أبو العباس أحمد بن يحيي بن جابر(ت: ٢٧٩هـ): تحقيق وشرح وتعليق عبد الله أنيس الطبّاع؛ عمر أنيس الطبّاع، لاط، دار النشر للجامعيين، بيروت، ١٣٧٧هـ.ق/ ١٩٧٤م، ص٦٦٢.

والظِّرار، والأكتاف، والأقتاب، والأكتاف، وغير ذلك[١].

وكان الناس ينتسخون ذلك، أو يطلبون انتساخه، ويتعاهدونه بالحفظ والمدارسة، وكانوا لا يتجاوزون الآيات العشر المنُزّلة و«**حتى يتعلّموا ما فيها منة العمل؛ فيعلمهم القرآن والعمل جميعاً**»[٢].

وهذا التدوين عمَّ كلّ القرآن في سنوات نزول الوحي حتى دُوّن كلّ القرآن كذلك، وكان بعضه يضمّ السياقات المنزّلة دفعة واحدة، وبعضه يضمّ سوراً كاملة نُزّلت دفعة واحدة كالفاتحة، والتوحيد، والكافرون من السور القصيرة، وكالأنعام من السور الطويلة؛ فقد ورد نزولها دفعةً واحدةً في روايات أهل البيت عليهم السلام[٣].

ب- تأليف السور من الآيات وسياقات الآيات المنجّمة:

تبيّن أنّ السور التي نُزّلت دفعة واحدة نُزّلت مرتَّبة من أوّل الأمر، أمّا غيرها، فقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يطلب تدريجاً بوحي من الله - تعالى- وضع الآيات المُنزَّلة بعد الآيات التي تنتهي بقوله - تعالى - (كذا وكذا)، وهكذا، حتى تتمّ السور؛ قال ابن عباس: «**كان جبريل إذا نزل على النبي بالوحي يقول له: ضع هذه الآية في سورة كذا في موضع كذا، فلمّا نزل عليه: ﴿واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله﴾[٤]، قال ضعها في سورة البقرة**[٥].

(١) الأديم الجلد المدبوغ، واللّخاف: حجارة بيض رقاق، واحدتها لخفة، والظُّرَر: حجر له حد كحد السكين، ظِرار، مثل رُطب وَرِطاب، والأكتاف جمع كتف تؤخذ من الحيوان، والأقتاب جمع قتب، خشبة توجد من محمل الجمل (ينظر لمعرفة بعض هذه الأدوات: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري: الجامع لأحكام القرآن، ط٣، لام، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر (عن دار الكتب المصرية)، ١٣٨٧هـ.ق/١٩٦٧م، ج١، ص٤٩؛ القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي(ت: ٨٢١هـ): صبح الأعشى، القاهرة، دار الكتب المصرية ومطبعتها، ١٤٣٠هـ.ق/ ١٩٢٢م، ج١، ص٢٣٥؛ لفنسون، إ. (أبو ذؤيب): تاريخ اللغات السامية، ط١، بيروت، دار القلم، ١٩٨٠م، ص٢٠٤؛ عيسى، كتّاب الوحي، ص٦٥-٦٦).

(٢) القرطبي الجامع لأحكام القرآن، م.س، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة، دار الشعب، ١٣٧٢هـ.ق، ج١، ص٣٩، (اعتمدت هذه الطبعة في هذه الحاشية فقط)؛ وانظر: الخوئي، أبو القاسم: البيان في تفسير القرآن، ط٣، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٩٤هـ.ق/١٩٧٤م، ص٣٠،(حيث نقل عدداً من الروايات المناسبة من عدد من مصادر الحديث).

(٣) انظر: الطباطبائي، محمد حسين: الميزان في تفسير القرآن، ط٥، بيروت، دار الأعلمي للمطبوعات، ١٤٠٣هـ.ق/ ١٩٨٣م، ٧ج، ص٥-٦، ١٢.

(٤) البقرة: ٢٨١.

(٥) اليعقوبي أحمد بن إسحق بن جعفر بن وهب بن واضح البغدادي: تاريخ اليعقوبي، علّق عليه ووضع حواشيه

والرواية تمثّل بموضع البقرة تمثيلاً، وإن كان أصلها يدل على سيرة مستمرّة من جبريل عليه السلام.

وفي حديث ابن عباس عن عثمان، قال: «**كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمّا يأتي عليه الزمان، وهو ينزل عليه السور ذوات العدد، قال: وكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من كان يكتب، فيقول ضعوا هذه الآيات في السورة التي فيها كذا وكذا**»[١].

ويدلّ الحديث -كسابقه- على أنّ سيرته صلى الله عليه وآله وسلم هي كذلك، ولا يدلّ على المرّة الواحدة.

ثم إنّ جبريل كان يعرض القرآن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فعن فاطمة عليها السلام، قالت: «**أَسرَّ إليّ النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم أنّ جبريل كان يعارضني بالقرآن**»[٢]، وعن أبي هريرة قال: «**ثمّ كان يعرض على النبي صلى الله عليه وآله وسلم القرآن كلّ عام مرّة، فعرض عليه مرّتين في العام الذي قُبض فيه (....)**»[٣].

ويستفاد من هذا أنّ جبريل كان يعرض ما نُزِّل من القرآن على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مرتّباً لا قِطَعاً متناثرة.

ويؤيّد هذا أنّ الناس كانت لديهم معالم محدّدة للسور، فكانوا يسمّونها بأسمائها وينتسخونها، ويحفظونها، ويتداولونها، ويتلونها في صلواتهم ومجالسهم. وقد ورد في الحديث: «**شيّبتني هود والواقعة، وعمّ**

خليل منصور، ط٢، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ..ق.

(١) قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ونصّ الحديث في: الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى(٢٠٩-٢٧٩): سنن الترمذي، تحقيق أحمد محمد شاكر؛ وآخرون، لاط، بيروت، دار إحياء التراث العربي، لات، ج٥، باب: ومن سورة التوبة، ح٣٠٨٦، ص٢٧٢؛ الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله محمد بن عبد الله(ت: ٤٠٥ هـ): المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١١هـ.ق/ ١٩٩٠م، ج٢، ح٣٢٧٢، ص٣٦؛ ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد الشيباني(١٦٤- ٢٤١ هـ): مسند أحمد، لاط، مصر، مؤسسة قرطبة، لات، ج١، مسند عثمان بن عفّان، ح٣٩٩، ص٥٧؛ وانظر أيضاً: الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله(٧٤٥- ٧٩٤هـ): البرهان في تفسير القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، لام، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ١٣٧٦هـ.ق/ ١٩٥٧م، ج١، ص٢٤١.

(٢) البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي(ت: ٢٥٦هـ): صحيح البخاري، تحقيق دكتور مصطفى ديب البغا، ط٣، بيروت، دار ابن كثير؛ اليمامة، ١٤٠٧هـ.ق/ ١٩٨٧م، ج٤، باب كان جبريل يعرض القرآن على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ص١٩١١.

(٣) م.ن، ح٤٧١٢.

يتساءلون، وإذا الشمس كوِّرت»[١].

وكانت السور الكبيرة؛ كالبقرة، وآل عمران؛ معروفة متميّزة، حتى أنّه روي أنّ الرسول ﷺ قرأ السورتين في نافلته.

ولكن هل تُرك ترتيب ما نُزّل في العام إلى عرض جبريل عليه السلام القرآن على رسول الله ﷺ. أو عرض رسول الله ﷺ القرآن عليه في شهر رمضان، أم أن المسألة كانت أيسر من ذلك، وأنّ تغيير الترتيب؛ بمقتضى العرض، كان يحصل استثناء؟

يمكن أن يُفهم هذا من روايتين: إحداهما عن الإمام الصادق عليه السلام، جاء فيها: «**....كان يُعرفُ انقضاء سورة بنزول بسم الله الرحمن الرحيم؛ ابتداءً لأخرى**»[٢]. وثانيتهما عن ابن عباس، جاء فيها أنّ النبي ﷺ «**كان يعرف فصل ما بين السورة والسورة بنزول بسم الله الرحمن الرحيم، فيعلمون أنّ الأولى قد انقضت، وابتُدِئ بسورة أخرى**»[٣].

وتحليل مضمون الروايتين يؤدّي بنا إلى فهم أنّ النبي ﷺ والمسلمين كانوا يعلمون أنّ الوحي المُنَزّل يعود للسورة نفسها ما لم يَنزل الفصل بالبسملة. ومعنى هذا أن هناك قاعدة أساسية في ترتيب القرآن أطلق عليها الشيخ محمد هادي معرفة[٤] «**الترتيب الطبيعيّ**» للوحي، وهو ترتيب تاريخيّ، بل هو ترتيب التنزيل نفسه. وعليه المعوّل إن لم يصرّح رسول الله ﷺ بتعليم الله – تعالى– له بأنّ هذه الآيات اللاحقة تعود لسورة أخرى، أو أنّ هذه الآيات المتخلّلة هي أجنبية بين سياقين يعودان إلى سورة واحدة. وهذا ـ مثلما يمكن أن يحصل بتوسيط جبريل عليه السلام عند الوحي، وعند العرضة السنوية–، فهو يمكن أن يحصل – أيضاً – بتعليم

(١) الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، م.س، ج٢، ح٣٣١٤، ص٣٧٤؛ وانظر أيضاً: حديث يشبهه بإضافة (المرسلات) في: الترمذي، سنن الترمذي، م.س، ج٥، ح٣٢٩٧، ص٤٠٢.

(٢) العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود السّلمي السّمرقندي، كتاب التفسير، تصحيح وتحقيق وتعليق السيد هاشم الرسولي المحلاّتي، لاط، طهران، المكتبة العلمية الإسلامية، طهران، ج١، ح٥، ص١٩.

(٣) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، م.س، ص٢٣.

(٤) معرفة: التمهيد، م.س، ج١، ص٢٧٥؛ وله أيضاً: تلخيص التمهيد، م.س، ج١، ص١٤١.

إلهيٌّ مباشر؛ أو بواسطة الإلقاء في القلب، ويمكن في كلّ تلك الصور أن يكون من وحي التنزيل الموضح لوحي نصّ القرآن؛ إذ الوحي أعمّ من وحي القرآن، وكيفيّاتُه مختلفة.

ومن أمثلة تنزيل أجزاء من السور ثمّ أجزاء من سور أخرى ما اشتهر من تنزيل مطالع السور الأولى؛ العلق، فالقَلم، فالمّزَّمل، فالمُدَّثّر[١]؛ إذ المشهور أنّ أوائلها نُزّلت، وأنّ الفاتحة هي أوّل سورة نُزِّلت جميعاً[٢].

وقد تقدّم -قريباً- مَثل الآية٢٨١ من سورة البقرة[٣]، وقد ادُّعي أنّها آخر القرآن تنزيلاً[٤]، كما ادُّعي هذا لبعض الآيات التي تجاورها[٥]، وحكمها جميعاً واحد لتناسبها سياقاً، وهي -على الراجح- من أواخر القرآن تنزيلاً، مع أنّ جملة سورة البقرة أوّل ما نُزِّل في المدينة المنوّرة بعد الهجرة.

وخلاصة ما تقدَّم في هذه النقطة، هي أنّ ترتيب الآيات في السور نبويٌّ إلهيٌّ، لعلّ أكثره حدث وفق الترتيب الطبيعي لتاريخ التنزيل. أمّا بعضه فحدث بوحي جبريل عليه السلام على خلاف ذلك الترتيب. وقد اشتُهر هذا الترتيب وذاع بين المسلمين حتى غدت للسور حدود واضحة، وإن كان من الممكن أن يُزاد فيها آية أو آيتان أو أكثر إلى آخر زمان الوحي.

وأنا أرى -بنظر كلّيّ- أنّ القرآن كان في آخر عهد رسول الله صلى الله عليه وآله مكتوباً على أدوات الكتابة المختلفة، وأنّ هذه الكتابة كانت تُجدَّد؛ تَبعاً لتكامل الوحي وضمّ كلّ سياق من الآيات إلى أليفه، حتى تكامل القرآن سوراً. ولم تبقَ الكتابة قطعاً معزولاً بعضها عن بعض. وكانت تجعل من السور نسخ في المسجد ينتسخ منها الإنسان لأهله ولنفسه، وينتسخ منها بعض المؤمنين لبعض.

(١) في الرواية عن محمد بن كثير، ومحمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس جعل سورة الضحى بين سورتي القلم والمزّمل (انظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، م.س، ج٢، ص٢٢).

(٢) يُنظر: معرفة: التمهيد، م.س، ج١، ص١٢٦؛ وله - أيضاً- تلخيص التمهيد، م.س، ج١، ص٧٨.

(٣) وهي قوله -تعالى-: ﴿وَٱتَّقُواْ يَوۡمٗا تُرۡجَعُونَ فِيهِ إِلَى ٱللَّهِۖ (....)﴾ (البقرة: ٢٨١).

(٤) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، م.س، ج٢، ص٢٩.

(٥) انظر: معرفة: التمهيد، م.س، ج١، ص١٢٨-١٢٩؛ وله أيضاً: تلخيص التمهيد، م.س، ج١، ص٨٠-٨١.

ويؤيّد هذا تحليل الشيخ محمد هادي معرفة وتصوّره للجمع في عهد رسول اللّه ﷺ: «**كانت السورة القرآنية تكتمل وتكتب آياتها منظّمة مرتّبة حسب النزول، حتى تنزل سورة أخرى بنزول بسملتها. وكانت تكتب في ورقة من قرطاس أو قطعة من أديم أو رقّ، وتُحفظ برأسها. وهكذا كلّ سورة سورة. ومن طبيعة الحال أنّ هذه السور المكتملة كانت تُحفظ وتجمع في مكان، في نحو ملفّة أو إضبارة، أو نحو ذلك.**

ولكن من غير أن يُجعل بينها ترتيبٌ أو تنظيم؛ بتقديم الطوال على القصار، على غرار تنظيمها الحاضر[١].

ويؤيّد هذا، حديثٌ مرويّ عن زيد بن ثابت، قال: ثمّ كنّا، ثمّ رسول اللّه ﷺ نؤلّف القرآن من الرقاع(....)[٢]، وهذا يدلّ دلالة واضحة على أنّ تأليف شيء القرآن تمّ في عهد رسول اللّه ﷺ؛ بجمع بعض الرقاع إلى بعض أو نسخها نسخاً جديداً. ويطبّق هذا على جمع القرآن المنزّل دفعة مع ما سبقه ولحقه؛ لتتمّ السورة في رقاع مضموم بعضها إلى بعض، وربما يطبّق على نسخها في رقوق ورقاع جديدة. وزمن هذا الحديث هو فترة الهجرة في المدينة المنوّرة؛ لرواية زيد، حيث كان أكثر القرآن قد نزل، واتضحت حدود أكثر السور.

وحَمْلُ هذا الحديث على ترتيب الآيات في السور دون ترتيب السور هو ما فهمه الحاكم النيسابوري في المستدرك بقوله: وفيه البيان الواضح أنّ جمع القرآن لم يكن مرّة واحدة؛ فقد جمع بعضه بحضرة رسول اللّه ﷺ، ثمّ جُمع بعضه بحضرة أبي بكر الصّديق، والجمع الثالث هو في ترتيب السورة، كان في خلافة أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي اللّه عنهم أجمعين»[٣].

(١) معرفة، التمهيد، م.س، ج١، ص٢٨٨.

(٢) الترمذي، سنن الترمذي، م.س، ج٥، ح٣٩٥٤، ص٧٢٤؛ ابن حنبل، مسند أحمد، ج٥، ح٢١٦٤٧، ص١٨٤؛ ابن حبان، أبو حاتم محمد التميمي البستي(ت: ٢٥٤)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ.ق/١٩٩٣م، ج١، ح١١٤، ص٣٢٠؛ الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، م.س، ج٢، ح٢٩٠٠-٢٩٠١، ص٢٤٩؛ ح٤٢١٧، ص٦٦٨، (بذكر: «حول» مكان «ثمّ»، وحذف: «من الرقاع»)؛ الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٢٣٧، (بذكر «عند» مكان «ثمّ»).

(٣) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، م.س، ج٢، ح٢٩٠١، ص٢٤٩.

وحتى لا يُفهم من كلمة «**بعضه**» جمع بعض فقط في حضرة رسول اللّه ﷺ يصرّح في مكان آخر أن الحديث «**فيه الدليل الواضح أنّ القرآن إنّما جمع على عهد رسول الله**[١] ﷺ. **وجمع الكلامين يفيد أنّ الحاكم يقول بجمع الآيات داخل السور في حياته** ﷺ، **دون ترتيب السور المتأخّر. وهو أراد من كلمة السورة جنس السورة لا فردها.**

ج. دعوى جمع القرآن مرتّب السور في عهد رسول اللّه ﷺ:

وتنحلّ هذه الدعوى إلى دعويين اثنتين، إحداهما: ترتيب السور على عهد رسول اللّه ﷺ وتوقيفية ذلك، وثانيتها: دعوى جمعه بين دفتين في مصحف واحد على عهده ﷺ.

توقيفيّة ترتيب السور:

قال به القاضي أبو بكر الباقلاني في أحد قوليه، وكذا أبو بكر الأنباري، «**فاتّساق السور عنده؛ كاتّساق الآيات والحروف، كلّه عن النبي** ﷺ، **فمن قدّم سورة أو أخّرها فقد انسدّ نظم القرآن**»[٢].

ولكنّ الباقلاني يستقرب في قول آخر عدم التوقيف، وأنّ ترتيب السور وُكّلت به الأمّة بعد النبي ﷺ؛ قال: «**يمكن أن يكون النبي** ﷺ **قد رتّب سوره، وأن يكون قد وكّل ذلك إلى الأمّة من بعده، ولم يتولّ ذلك بنفسه. قال: وهذا الثاني أقرب**»[٣].

وممّن ذهب إلى التوقيف الكرماني، فقال: «**ترتيب السور هكذا هو عند الله في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب**»[٤]. وذهب الطيبي إلى رأي مشابه[٥].

(١) الحاكم النيسابوري: المستدرك على الصحيحين، م.س، ج٢، ح٤٢١٧، ص٦٦٨.
(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الشافعي(ت: ٩١١هـ): الإتقان في علوم القرآن، ضبط نصّه وصححه وأخرج آياته محمد سالم هاشم، ط١، بيروت، منشورات محمد علي بيضون؛ دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ.ق/ ٢٠٠٠م، ج١، ص١٢٥.
(٣) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص١٢٣.
(٤) م. ن.
(٥) م. ن.

وذهب قوم إلى توقيف ترتيب أكثر السور، واستثنوا من التوقيف ترتيب بعض السور على خلاف بينهم فيها.

وأتى القائلون بالتوقيف بقرائن وشواهد عليه، يعوزها العموم أو وضوح الدلالة؛ فمن ذلك: قول أبي جعفر النحّاس بالتوقيف؛ لحديث وائلة بن الأسقع: «**أعطيت مكان التوراة السبع الطوال، وأعطيت المئين مكان الإنجيل، وأعطيت المثاني مكان الزبور، وفُضّلت بالمفصَّل**»[١].

وبصرف النظر عن سند الحديث، فهو يدلّ على تصنيف سور القرآن بملاكات مختلفة، منها: الكمّ؛ كالطوال والمئين، ومنها غير ذلك، كما يدلّ على أنّ هذه الأوصاف والتسميات كانت موجودة على عهد رسول اللهﷺ، أمّا دلالتها على توقيفية ترتيب السور، فتبرّع محض.

وأمّا ما استدلّ به ابن حجر، وهو تحزيب المسلمين للقرآن «**ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وحزب المفصّل من (ق) حتى نختم**»[٢]، فلا يخلو من دلالة على وجود صورة لترتيب سور القرآن في أذهان المسلمين، وبخاصّة في قولهم من (ق) حتى نختم، ولكنّ ابن حجر نفسه، قال: ويحتمل أنّ الذي كان مرتّباً حينئذ هو حزب المفصّل، بخلاف ما عداه. وأنا أزيد أنّ المفصّل اختلف في أوّله على اثني عشر قولاً، فكيف يكون واضح المعالم؟!

وقد فهم أبو المحاسن من الحديث السابق بتطبيقه على ترتيب المصحف العثماني أنّ السور الثلاث في الحديث هي الثلاث الأولى بترتيب المصحف العثماني، وكذا الخمس في الحديث؛ فهي الخمس

(١) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي(ت: ٧٧٤): تفسير ابن كثير، لاط، بيروت، دار الفكر، ١٤٠١هـ.ق، ج١، ص٣٥ (قال ابن كثير: هذا حديث غريب، وسعيد بن بشير [الذي وقع في سند الحديث] فيه لين، وروي بغير هذا السند).

(٢) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص١٢٦؛ ابن حنبل، مسند أحمد، م.س، ج٤، ص٩ (فيه حتى «يُختم» مكان حتى «نختم»)؛ البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ): شعب الإيمان، تحقيق محمد سعيد بسيوني زغلول، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.ق، ج٢، ح٢١٧٦، ص٣٩٦؛ أبو المحاسن، يوسف بن موسى الحنفي: معتصر المختصر، لاط، عالم الكتب، بيروت؛ القاهرة، مكتبة المتنبي، لات، ج٢، ص٢٨٣.

التي تلي الثلاث الأوَل في المصحف العثماني، وهكذا... وفهم أنّ بداية المفصّل على هذا تكون ما بعد سورة الحجرات إلى آخر القرآن.

وهذا فهم لا ينهض به نصُّ الحديث؛ فلعلّ السور الثلاث الأوَل التي يقصدونها غير الثلاث في المصحف العثماني، والخمس غير الخمس، أو تختلف في بعض تلك الثلاث أو الخمس، وهكذا. وصحيح أنّ جملة «**حتى يُختم أو نختم، يفهم منها . بقرينة المقابلة . أنّ حزب الثلاث هو من أوّل القرآن. ولكنّ هذا ليس بيّناً تماماً، فلعلّ المراد قسمة القرآن كمّيّاً؛ لتسهيل القراءة والحفظ.وربّما يكون الاختلاف في الكمّ راجعاً إلى اختلاف أطوال السور، أو اختلاف طاقة القرّاء والحفّاظ في الحفظ، وليس بالضرورة أن يكون التحزيب من أوّل الكتاب إلى آخره، بل بجمع كلّ أجزاء القرآن في أحزاب، وإن لم يكن مرتّب السور في كتاب أو مصحف. وافتراض جمعه مرتّب السور في حياته ﷺ هو أوّل الكلام ومحلّ الدعوى.**

وعلى كلّ حال، فإنّ ما ذُكر وغيره من القرائن لا ينهض أمام حقيقة اختلاف ترتيب مصاحف الصحابة؛ فمصحف الإمام عليّ عليه السلام كانت سورة مرتّبة على أساس ترتيب التنزيل، ومصحف أبيّ بن كعب كان له نسق خاصّ، وقد بُدئ فيه بالحمد، فالبقرة، فالنساء، فآل عمران، فالأنعام فالأعراف...، ومصحف ابن مسعود كان له نسق خاص - أيضاً- وقد بُدئ فيه بالبقرة، فالنساء، فآل عمران، فالأعراف، والأنعام، ... ولو كان ترتيب السور الموجود في المصحف العثماني توقيفياً من الله -تعالى- ورسوله ﷺ لما خالفه الصحابة في مصاحفهم.

وقد ذكر السيوطي أنّ جمهور العلماء على أنّ ترتيب السور كان باجتهاد من الصحابة، ومن القائلين بذلك: مالك، وأبو بكر الباقلاني في أحد قوليه كما تقدّم[1].

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص١٢٤.

وفصّل أبو الحسين أحمد بن فارس، فقال: «**جمع القرآن على ضربين: أحدهما: تأليف السور، كتقديم السبع الطوال، وتعقيبها بالمئين، فهذا الضرب هو الذي تولّته الصحابة، وأمّا الجمع الآخر، وهو جمع الآيات في السور. فهو توقيفي تولاه النبي ﷺ**»[1].

دعوى جمع القرآن في مصحف أو بين دفتين في عهد رسول الله ﷺ:

ذهب عدد من علماء الإمامية الاثني عشرية إلى أنّ الترتيب بين السور توقيفي، كما ذهب إليه بعض علماء السنّة ـ فيما تقدّم ـ ولكنّ الجديد ـ هنا ـ أنّ بعض أقوال هؤلاء العلماء يمكن فهمها بأنّ جمع القرآن في مصحف أو بين دفتين تمَّ على عهد رسول الله ﷺ، ولم يتأخّر إلى ما بعد ارتحاله إلى الرفيق الأعلى، بل الأظهر من بعض هذه الأقوال، بل صريح بعضها ذلك، على الرغم من أنّ المشهور عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية أنّ جمع القرآن في مصحف تمّ ـ للمرّة الأولى ـ على يد الإمام علي عليه السلام.

وقد ذهب بعض علماء الإمامية مذهب من قال بتلقّي الترتيب بين السور من رسول الله ﷺ، فذهب الشريف المرتضى أحد قدماء علمائهم إلى أنّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، واستدلّ على ذلك بأنّ القرآن «**كان يدرّس ويحفظ جميعه في ذلك الزمان حتى عيّن على جماعة من الصحابة في حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النبي ﷺ ويتلى عليه، وأنّ جماعة من الصحابة؛ كعبد الله بن مسعود، وأُبيّ بن كعب، وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدّة ختمات، وكلّ ذلك بأدنى تأمّل يدلّ على أنّه كان مجموعاً مرتّباً؛ غير مبتور، ولا مبثوث**»[2].

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص٢٣٧.

(٢) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تصحيح وتعليق وتحقيق السيد هاشم الرسولي المحلاتي؛ السيد فضل الله اليزدي الطباطبائي، ط٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤٠٦هـ.ق/ ١٩٨٦م، ج١، ص٨٤ (نقلاً عن الشريف المرتضى، علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي: المسائل الطرابلسيات).

وهذا الكلام من الشريف المرتضى أقل ما يُفهم منه هو الترتيب بين السور، وترتيب الآيات في السور، وإن أمكن دلالته على جمع القرآن بين دفتيه في عهده ﷺ، ولكنّه ليس صريحاً في ذلك، بل ليس تامّ الظهور؛ لأنّ جمعه في صحف ورقاع، أو في ذلك وغيره من أدوات الكتابة، لا ينافي اشتهار الترتيب بين سوره بالتعليم والعرض، والحفظ، والتحزيب على أساس أعداد السور وأوصاف الأحزاب المعلومة - كما تقدّم ادّعاؤه - وانتهاءَ الأمر إلى التواتر. ولعلّ ما يؤيّد هذا أنّ الشريف المرتضى يقول في ذيل الكلام : «**إنّ من خالف ذلك من الإمامية والحشوية لا يعتدّ بكلامهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته**»[1]؛ فالشريف ينسب المخالفين إلى القائلين بالتحريف من أصحاب الحديث، مع أنّ الأكثر لم يقل بالترتيب بين السور، فضلاً عن الجمع بين الدفتين. وهو يناسب أن يكون قصدُ الشريف بكونه مجموعاً مرتّباً غير مبتور ولا مبثوث على عهد النبي ﷺ أنّه كذلك؛ بفعل التواتر وتدوين السور، لا بفعل الجمع بين الدفتين. ومع ذلك فقد فهم بعض العلماء من كلام السيد المرتضى الجمع بين الدفتين.

ومن علماء الإمامية القائلين بالترتيب التوقيفيّ بين السور الشيخ المُلاّ صادق الذي يقول: «**يظهر القرآن بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر ويشتهر به**»[2].

وذهب الحرّ العاملي في نصّ فارسيّ ينقله الشيخ رحمة الله الهندي إلى أنّ القرآن كان مجموعاً ومؤلّفاً من عهد رسول الله ﷺ.

ولخّص الهندي الأقوال السابقة ونسبها إلى علماء الفرقة الإمامية الاثني عشرية، بقوله: «**إنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيه هو ما بين**

(١) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٨٤ (نقلاً عن الشريف المرتضى، المسائل الطرابلسيات)

(٢) الهندي، رحمة الله: إظهار الحق، ص٣٥٥.

الدفتين، وهو ما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك، وأنّه كان مجموعاً مؤلّفاً في عهد رسول الله ﷺ، وحفظه ونقله ألوف من الصحابة وجماعة من الصحابة، كعبد الله بن مسعود ، وأُبي بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النبي ﷺ عدّة ختمات، ويظهر القرآن بهذا الترتيب عند ظهور الإمام الثاني عشر»[١].

وقد ذهب أحد أعلام الإمامية المعاصرين، وهو السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابيه: الفصول المهمّة في تأليف الأمّة، وأجوبة مسائل موسى جار الله، إلى هذا القول ـ أيضاً ـ، فذكر ـ بعد ذكر تواتر القرآن ـ بأنّه كان مجموعاً على ذلك العهد الأقدس [عهد رسول الله ﷺ] مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، وكان جبرائيل يعارض رسول الله ﷺ في كلّ عام مرّة، وقد عارض به عام وفاته مرّتين»[٢].

وفي كلام أدلّ من السابق، يقرب من حدّ الصراحة، يقول السيد شرف الدين: «**ومن عرف النبي ﷺ في حكمته البالغة ونبوّته الخاتمة، ونصحه لله ولكتابه ولعباده، وعرف مبلغ نظره في العواقب، واحتياطه على أمّته في مستقبلها، يرى أنّ من المُحَال عليه أن يترك القرآن منثوراً مبثوثاً، حاشا همه وعزائمه، وحكمة المعجزة من ذلك. وقد كان القرآن زمن النبي ﷺ يطلق عليه الكتاب؛ قال الله - تعالى - ﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه﴾ (البقرة: ٢)، وهذا يُشعِر بأنّه كان مجموعاً ومكتوباً؛ فإنّ ألفاظ القرآن إذا كانت محفوظة ولم تكن مكتوبة لا تسمى كتاباً، وإنّما تسمّى بذلك بعد الكتابة كما لا يخفى**»[٣].

وما جاء في آخر كلام السيد شرف الدين لا يُسلّم به؛ لأنّ تسمية القرآن كتاباً وقعت في آي القرآن قبل الكتابة، ولأنّه كان يطلق على القسم المنزل

(١) الهندي، إظهار الحق، م. س، ص٣٥٥.
(٢) شرف الدين، عبد الحسين(ت١٣٧٧هـ): الفصول المهمّة في تأليف الأمّة، تحقيق عبد الجبار شرارة، لاط، طهران، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، ١٤١٧هـ.ق/ ١٩٩٦م، ص٢٤٢.
(٣) شرف الدين، عبد الحسين: أجوبة مسائل موسى جار الله، ط١، تحقيق ونشر المجمع العالمي لأهل البيت عليهم السلام، قم المقدّسة، ١٤١٦هـ.ق/ ١٩٩٥م، ص٢٩-٣٠.

من القرآن «**كتاب**»، ولم يكن القرآن قد تمّ حتى يدّعى جمعه في كتاب. وتسمية القرآن كتاباً قد تعود لاحتوائه على الشريعة الخاتمة، والكتابة فيها ثبات، بل الكتاب بمعنى الوحي الرافع للاختلاف بين الناس، كما ربما يُستفاد من بعض القرائن القرآنية.

واللائح من النصوص السابقة المتأخّرة عن الشريف المرتضى أنّ أصحابها تأثّروا بكلامه، وفهم منه بعضهم ـ على الأقل ـ أنّ الشريف يقول بجمع القرآن بين دفّتين في عهد النبيﷺ، فتابعوا ما فهموا؛ حرصاً على القرآن، وسدّاً لباب القول بالتحريف.

والواقع أنّ باب التحريف مسدود على القول بتواتر القرآن: تواتر ألفاظه، وتواتر ترتيبها، ومحالّها ومواضعها في كتاب الله تعالى، أمّا الدليل على توقيفية الترتيب بين السور فمفقود، وتواتر ذلك معدوم. ولا أدلّ على عدمه من اختلاف الصحابة في ذلك ـ كما ذكر ـ، ومن ترتيب السور في مصحف الإمام عليعليه السلام على أساس النزول.

وقد ذهب السيد الخوئيقدس سره إلى القول بجمع القرآن وكتابته في عهد النبيﷺ، واستدلّ على ذلك بجملة أمور، منها:

- ما تقدّم في حديث الخليفة الثالث عثمان بن عفان أنّ رسول اللهﷺ «**كان ممّا يأتي عليه الزمان ينزل عليه السور ذوات العدد، وكان إذا نزل عليه الشيء يدعو بعض من يكتب عنده، فيقول: ضعوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا** (....)»[1].
- أحاديث جمع ستّة من الأنصار أو أربعة منهم للقرآن، وعدم صحّة تفسيرها بالحفظ (جمع الصدور)؛ لأنّ حفّاظ القرآن كانوا أكثر من أن تحصى أسماؤهم؛ فكيف يمكن حصرهم في أربعة أو ستة؟![2].

وهذا يعني أنّ هؤلاء من جملة من جمع القرآن كتابة على عهد رسول اللهﷺ.

(١) الخوئي، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٤٩ـ٢٥٠.
(٢) انظر: م.ن، ص٢٥٠ـ٢٥١.

والجواب: أنّ حفظ القرآن جاز حدّ التواتر في عهد رسول اللّه ﷺ، وهو لا يحصر في أربعة أو ستّة ـ كما قال السيد الخوئي قدس سره ـ، وجمع هؤلاء يمكن أن يكون جمع كتابة ـ على فرض صدور مثل هذه الروايات ـ، ولكنّ جمع الكتابة يحصل بجمع القرآن سوراً سوراً، ولا يشترط أن يكون مؤلّفاً في كتاب، وهكذا الحال في الجمع الذي كان بين يدي رسول اللّه ﷺ كما تقدّم.

على أنّ من الممكن أن يكون عدّ هؤلاء على سبيل الأنموذج، أو عائداً إلى مقدار معرفة الراوي بمن حفظ جميع القرآن، أو لاشتهارهم بذلك، وإن ثبت الحفظ لغيرهم[1].

- تطوير ما مرّ عند السيد عبد الحسين شرف الدين قدس سره؛ من تسمية القرآن كتاباً، وقد تقدّمت مناقشته.

والسيد الخوئي قدس سره صرّح - هنا - في معرض تركيزه على تسمية القرآن كتاباً، على أنّ القرآن كان مجموعاً في كتاب على عهده ﷺ؛ فبعد إيراده حديث «**إنّي تارك فيكم الثقلين؛ كتاب اللّه وعترتي**»، قال: «**وفي هذا دلالة على أنّه كان مكتوباً مجموعاً؛ لأنّه لا يصحّ إطلاق الكتاب عليه، وهو في الصدور، بل ولا على ما كتب في اللخاف والعسب، والأكتاف، إلا على نحو المجاز والعناية، والمجاز لا يُحمل اللفظ عليه من غير قرينة؛ فإنّ لفظ الكتاب ظاهر فيما كان له وجود واحد جمعيّ، ولا يطلق على المكتوب إذا كان مجزّأً غير مجتمع، فضلاً عمّا إذا لم يُكتب، وكان محفوظاً في الصدور فقط**»[2].

ويظهر أنّ هذه الفقرة ترقٍ منه قدس سره نحو القول بجمع القرآن في كتاب بين دفتين في عهد رسول اللّه ﷺ.

هذا ما تمسّ الحاجة إلى ذكره من ردود السيد الخوئي قدس سره؛ لأنّ غيرها لا يرتبط بالنقطة المبحوثة.

(١) ذكر الاحتمال الأخير: الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١ن ص٢٣٤.
(٢) الخوئي، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٥٢.

وقد خالف الشيخ محمد جواد البلاغي قدس سره السيدَ الخوئي قدس سره في هذه المسألة، معلّلاً رأيه بقوله: «**ولمّا كان وحيه لا ينقطع في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله لم يكن كلّه مجموعاً في مصحف واحد، وإن كان ما أوحي منه مجموعاً في قلوب المسلمين وكتاباتهم له...**»[١].

كما خالف الشيخ محمد هادي معرفة قدس سره السيدَ الخوئي قدس سره، وقال بتأخّر جمع القرآن في مصحف إلى ما بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله، واستفاض في تتبّع أدلّة السيد الخوئي قدس سره والردِّ عليها[٢].

أمّا أسباب عدم جمع القرآن الكريم في مصحف في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله، فقد ذكر العلماء لها وجهاً وجيهاً؛ وهو استمرار الوحي والتنزيل إلى أواخر حياته صلى الله عليه وآله.

وأنا أضيف إلى هذا وجهاً من لوازمه؛ وهو أن القرآن لو جُمع في مصحف في أواخر عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وبُثّ في الأمصار؛ لصار صعباً إقناع الناس بالوحي النازل بعد هذا، وبضرورة ضمِّه إلى مصحف من المصاحف المبثوثة، ولكان هذا سبباً لاختلاف المسلمين في كتابهم وقرآنهم؛ فكانت الحكمة أن يؤجَّل هذا الأمر إلى ما بعد تمام الوحي بارتفاع رسول الله صلى الله عليه وآله إلى باريه تعالى.

وقد أورد الزركشي سبباً ـ غير هذا ـ لعدم جمعه ـ آنذاك ـ في مصحف واحد، وهو أن «**النسخ كان يرد على بعض، فلو جمعه [الرسول صلى الله عليه وآله] ثمّ رفعت تلاوة بعض؛ لأدّى إلى الاختلاف واختلاط الدين، فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمان النسخ، ثم وفّق لجمعه الخلفاء الراشدين**»[٣].

ونقل السيوطي عن الخطّابي قوله: «**إنّما لم يجمع صلى الله عليه وآله القرآن**

(١) الطبرسي، مجمع البيان في تفسير القرآن، م.س، مقدّمة الشيخ محمد جواد البلاغي، ج١، ص١٨-١٩.
(٢) انظر: معرفة: التمهيد، م.س، ج١، ص٢٨٠-٢٨٨.
(٣) الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١٠، ص٢٣٥.

في المصحف؛ لما كان يترقّبه من ورود ناسخ لبعض أحكامه أو تلاوته، فلمّا انقضى نزوله بوفاته ألهم الله الخلفاء الراشدين ذلك(....)»[١].

لكن نسخ الأحكام لا يستدعي عدم الجمع في مصحف لبقاء نصّ الآيات المنسوخة؛ إلا إنّ آل ما ذكرته من عدم بلوغ الحكم الجديد، واختلاف الناس ساعتها فيه؛ لعدم وروده في المصحف المكتوب قبل تمام الوحي.

ثمّ إنّ نسخ التلاوة باطل غير حاصل، والأخبار التي تذكره أخبار آحاد لا يثبت بها قرآن ولا يثبت بها نسخ، والقول به عين القول بالتحريف.

٤: رسم العربية الذي كتب به القرآن في عهد رسول الله ﷺ بخطّه:

لم يعثر على كتابات قرآنية تعود إلى الفترة النبوية. ولكنّ مكّة والمدينة كتبتا في تلك الفترة برسم العربيّة الشماليّ المعروف المتطوّر عن الرسم النبطي، وبخطّ مطاوع مستدير يمثّل أحد الخطّين المأثورَين عن الأنباط؛ يقول ابن النديم، نقلاً عن ابن اسحق: «**أوّل الخطوط العربية الخطّ المكيّ، وبعده المدنيّ، ثمّ البصريّ، والكوفيّ. فأمّا المكيّ والمدنيّ، ففي ألفاته تعويج إلى يمنة اليد وأعلى الأصابع، وفي شكله انضجاع يسير**»[٢].

وما يؤيّد هذه الآثار خرابيشُ منقوشة على الصخر في جبل سلع قرب المدينة المنوّرة، يرجع تاريخها على المطمأنّ به إلى غزوة الخندق (الأحزاب) سنة خمس للهجرة، وقد انتظمت هذه الخرابيش في كتابة كبيرة، في قسمها اليميني ذكر أبي بكر وعمر، وفي قسمها اليساري

(١) السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص١١٦.

(٢) ابن النديم، محمد بن اسحق(ت: ٣٨٥هـ): الفهرست، لاط، مصر، المكتبة التجارية الكبرى؛ المطبعة الرحمانية، ١٣٤٨هـ.ق/١٩٦٩م، ص٨.

مسرد لأسماء منها: «**أنا محمد بن عبد الله**»، ومنها بخطّ كبير: «**أنا علي بن أبي طالب**»[١].

أمّا ما كُتب على الرقّ، وهو محتمل النسبة، فهو رسائل الرسول ﷺ التي أرسلها إلى الملوك بعد عودته من الحديبية؛ ومنها رسائله إلى المقوقس، والمنذر بن ساوي، والنجاشي، وهرقل، وكسرى، وهي معروضة في أماكن معروفة أو كان بعضها معروضاً[٢].

وتُبرز هذه الخرابيش الحجرية والرقوق رسماً فيه ملامح الكتابة النبطية في ثوبها المتأخّر، فتغيب فيها الألفات الداخلية، والشكل، والإعجام، والشدّات، والهمزات، والمدّات، وقد كتبت بخطّ مستدير فيه تشبه ملامحه ملامح الخطّ النسخي الذي تطورّ فيما بعد.

وكلّ هذا يعطي الباحث فكرة عن درجة الضبط المنخفضة التي تؤمّنها هذه الكتابة؛ فهي درجة تفسح المجال أمام القارئ لإعمال لهجته في القراءة؛ أصواتاً ونحواً وصرفاً.

وما يهوّن الخطب أنّ العمدة كانت على الحفظ والنقل الشفويّ الذي بلغ درجة التواتر، فاعتصم القرآن الكريم بذلك من التحريف. ولكنّ التواتر كان تواتراً في نقل الكلمات وترتيبها، ولم يكن في أدائها حتى يعمّ القراءة على الصحيح.

ثانياً: جمع الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام:

في أخبار كثيرة أنّ علياً أقسم بعد وفاة رسول الله ﷺ أن لا يرتدي برداء؛ حتى يجمع القرآن، فجمعه في ثلاثة أيام، ورتّبه على تنزيله، وبيّن

(١) انظر: حميد الله: محمد، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، ط٥ (مصحّحة ومنقّحة ومزيدة)، بيروت، دار النفائس، ١٤٠٥هـ.ق/ ١٩٨٥م، ص٣٢.

(٢) حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، م.س، ص٩٩-١٤٢.

ناسخه من منسوخه[١]، وجاء به يحمله على جمل[٢].

وقد ذكر السيد حسن الصدر تواتر روايات جمع عليّ عليه السلام من طرق الشيعة واستفاضتها من طرق السنّة، [٣] وقال الآصفي: إنّها متواترة ولو معنىً أو إجمالاً[٤]. والعجب ممّن يقرّ بهذه الروايات ثمّ يُؤَوِّلها بالحفظ؛ وهل يؤتى بالقرآن المحفوظ محمولاً على جمل؟[٥]

وقد ذهب الزرقاني إلى أنّ هذه الروايات تثبت جمع علي عليه السلام، ولكنّ جمع أبي بكر – وإن تأخّر – يُعدُّ الأوّل؛ لأنّه أساس الجمع العثماني المجمع عليه[٦].

ولا بدّ ـ هنا ـ من التنبيه على أن ترتيبَ الإمام علي عليه السلام مصحفه على ترتيبِ النزول؛ يعني ترتيب نزول السور. فقد تقدّم أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله والمسلمين كانوا يعلمون فصل السورة وابتداء أخرى؛ بنزول: «**بسم الله الرحمن الرحيم**». وهذا يدلّ على أنّ أكثر السور كانت تتوالى آياتها حتى

(١) قال ابن سعد في الطبقات: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب وابن عون عن محمد قال: نُبِّئْت أنّ علياً أبطأ عن بيعة أبي بكر فلقيه أبو بكر، فقال: أكرهتَ. فقال: لا، ولكنّني آليت بيمين أنْ لا أرتدي بردائي إلا إلى الصلاة حتى أجمع القرآن! قال فزعموا أنّه كتبه على تنزيله. قال محمد: فلو أصيب ذلك الكتاب كان فيه علم«....» (ابن سعد، أبو عبد الله محمد الهاشمي البصري(ت: ٢٣٠هـ): الطبقات الكبرى، دراسة وتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ج٢، ص٢٥٧–٢٥٨). ونقل ابن طاووس عن محمد بن بحر الرهني أنّه سمع أبا حاتم يطري نحو أهل البصرة ويذمّ نحو أهل الكوفة... ولم يدع أبو حاتم مع ما قاله ذكر تأليف علي بن أبي طالب عليه السلام للقرآن وأنّ النبيّ صلى الله عليه وآله عهد إليه عند وفاته ألّا يرتدي بُرُدة إلا لجُمُعَة حتى يجمع القرآن فجمعه (انظر: ابن طاووس، رضيّ الدين أبو القاسم علي بن موسى بن جعفر بن محمد الحسني الحسيني(ت: ٦٦٤هـ): سعد السعود، لاط، قم المقدّسة، منشورات الرضي، ١٣٦٣هـ.ش، ص٢٢٧–٢٢٨). إلى غير ذلك من الأخبار.

(٢) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، م.س، ج٢، ص٢٥٧–٢٥٨؛ السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص١٠؛ ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة (الجامع لخطب ورسائل أمير المؤمنين أبي الحسن علي بن أبي طالب عليه السلام)، لاط، بيروت، دار الهدى الوطنية، لات، ج٢، ص١٦؛ شُبَّر، عبد الله(ت: ١٢٤٢هـ): تفسير القرآن الكريم، مراجعة الدكتور حنفي داوود، ط٤، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٧هـ.ق/ ١٩٨٧م، مقدّمة البلاغي، ص١٣؛ الزنجاني، أبو عبد الله: تاريخ القرآن، تقديم أحمد أمين، ط٣، بيروت، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، ١٣٨٨هـ.ق/ ١٩٦٩م، ص٦٩؛ الطباطبائي، الميزان، م.س، ج١٢، ص١١٨.

(٣) انظر: الصدر، حسن: الشيعة وفنون الإسلام، لاط، طهران، مطبوعات النجاح؛ صيدا، مطبعة العرفان، ١٣٣١هـ.ق.، ص٤٩.

(٤) انظر: الآصفي، علي محمد: دراسات في القرآن الكريم، لاط، النجف الأشرف، مكتبة النجاح؛ مطبعة النعمان، ١٣٨٥هـ.ق، ص٢٤٩.

(٥) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، مقدّمة آرثر جفري، ص٣.

(٦) انظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص٢٥٤–٢٥٥.

تنتهي. ولا يعني هذا عدم إلحاق آية بسورة بعد انتهاء جملتها بزمن، ولكنّ هذا كان يحصل بالوحي وتعليم جبريل عليه السلام، بل لا يعني هذا عدم نزول بعض فواتح السور غير مكتملة وتداخل تنزيل سائرها مع تنزيل غيرها. فكلّ ما يراد بهذا المعنى أنّ هناك قاعدة أساسية في تنزيل القرآن؛ وهي نزول السور متوالية واحدة بعد أخرى، وأنّ غيره حصل استثناءً.

وترتيب الإمام علي عليه السلام مصحفَهُ على ترتيب النزول، لم يغادر ما تواتر من ترتيب الآي داخل السور عن رسول الله صلى الله عليه وآله، فلا بدّ أن يُصرَف هذا إلى الترتيب بين السور، على أساس تاريخ تنزيلها كلاًّ أو فاتحةً، مع إمكان تداخل تنزيل بعض الآيات.

وأنا لم أثبت جمع الإمام عليّ عليه السلام هنا؛ لإدخاله في المراحل التمهيدية لجمع الخليفة عثمان؛ بل الذي مهّد لجمع عثمان هو جمع أبي بكر. ولكنّني ذكرته؛ لأنّ كثيراً من المصاحف - اليوم - تنسب كتابتها إلى علي بن أبي طالب عليه السلام. وهذا بضمّه إلى زمن تاريخ جمع علي عليه السلام سنة إحدى عشرة، بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وآله، يشكّل نموذجاً لرسم تلك الفترة، ودليلاً على رسم المصحف العثماني وخطّه لتقارب الجمعين نسبياً؛ ولذا كان من الضروري تحقيق نسبة هذه المصاحف والخلوص إلى نتائج تثير درب البحث.

ولأنّ العَرْشَ يسبق النَقْشَ، بدأت بإثبات الجمع بالأخبار، وأثنّي - الآن - بذكر المصاحف المنسوبة إلى الإمام عليّ عليه السلام اليوم، وهي:

١- مصحف الخزانة الحيدرية في المشهد العلوي بالنجف.

٢- مصحف آخر في الخزانة الحيدرية بالنجف.

٣- مصحف مشهد.

٤- مصحفا طوب قبو.

٥- مصحف المشهد الحسيني بالقاهرة.

٦- مصحف متحف طهران.

٧-مصحف مكتبة الإمام يحيى[١].

ولكنّ أيّ مصحف يمكن تصحيح نسبته إلى علي عليه السلام يجب أن يستوفي جملة شروط هي أن يكون مكتوباً بالخطّ المدني؛ لأنّه كتبه سنة إحدى عشر للهجرة؛ فلا يعقل أن يكون بالخطّ الكوفيّ، والكوفة خُطّطت في عهد عمر، وأوّل وثيقةٍ وجدت بالخطّ التربيعيّ تعود - على الراجح- إلى سنة اثنتين وعشرين. كما يجب أن يكون خالياً من النقط والشكل المتأخِرَين، ومن العلامات الأخرى شديدة التأخّر، كالفصل بين الآيات والتَّحزيب والتعشير. ومصحف الإمام علي عليه السلام - كما ورد في الروايات - مرتّب على التنزيل ومبيَّن فيه الناسخ من المنسوخ.

وهذه المصاحف المنسوبة، كُتبت بالخط الكوفي، كما أنّ في مصحفي النجف نَقْطَ شكلٍ، بل في مصحف طهران تحلية وفواتح أيضاً. ثمّ إنّ خطوط هذه المصاحف مختلفة، فكيف تكون لرجلٍ واحد؟

فإذا أضيف إلى هذا أنّ «**بعض هذه المصاحف كتب على الورق، ولم يكتب على الكاغد إلا في العصر العباسي**»[٢]، وأنّ علياً كان يأمر كَتَبَةَ المصاحف في الكوفة أن يُجلُّوا خطوطهم، رسخت القناعة بعدم صحّة نسبة هذه المصاحف إليه، بل بعدم كونها من المصاحف التي أمر بكتابتها على الرسم العثماني أثناء خلافته بالكوفة.

وبهذه النتيجة، أترك أخذ هذه المصاحف أنموذجاً لرسم المصاحف العثمانية وخطّها. وتُعِينُني هذه النتيجة أيضاً على ردّ نسبة عثمانية كثير من المصاحف المكتوبة بالكوفيّ، والموجودة اليوم، والمنسوبة إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان.

(١) انظر: للتوسّع في صفة هذه المصاحف: الزنجاني، تاريخ القرآن، م.س، ص٦٧-٦٨؛ الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص٤٠٥؛ الخليلي، جعفر: موسوعة العتبات المقدّسة، ط١، بغداد، دار التعارف؛ لبنان،مطابع الكتب، ١٣٨٦هـ.ق/ ١٩٦٦م، ج٢، ص٢٣٠-٢٣١؛ المُنَجِّد، صلاح الدين: دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته حتى نهاية العصر الأموي، لاط، بيروت، دار الكتاب الجديد، ١٩٧٢م، ص٦٢-٧١؛ سليمان، زهير: «مشهد مدينة الدين والفن»، مجلة التوحيد، إصدار منظمة الإعلام الإسلامي - معاونية العلاقات الدوليّة، ٣٩٤، ص٧، رجب - شعبان ١٤٠٩هـ/ آذار نيسان ١٩٨٩م، ص١٤٠؛ عمر، إبراهيم علي: القرآن الكريم(تاريخه وآدابه)، ط١، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٤٠٤هـ.ق/ ١٩٨٤م، ص٦١.

(٢) المنجد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته حتى نهاية العصر الأموي، م.س، ص٧١.

ثالثاً: جمع أبي بكر وعمر:

لم تصل إلينا صُحُف أبي بكر، ولم يُدَّعَ وصولها؛ لأنّ مروان أخذها من عبد الله بن عمر بعد وفاة حفصة وأحرقها[١]، فلا يقوم رسمها دليلاً ملموساً على رسم المصحف العثماني؛ وإنْ كنت أرجح أنّها كتبت بالرسم غير المشكول ولا المنقوط الذي تغيب عنه الألفات المتوسطة، وبالخطّ المدني المتقدّم.

وإنّني أذكر - هنا - سبب هذا الجمع وطريقته؛ لأنّه يمثّل المرحلة التمهيدية لجمع عثمان كما أسلفت.

فسببُه على ما ورد في كثير من المصادر فزَعُ عمر إلى أبي بكر بعد مقتل كثير من القرّاء في بئر معونة، واليمامة، وإقناعه له بالجمع، ثمّ إقناعهما زيد بن ثابت به[٢]. وفي صاحب فكرة الجمع، وتفصيل السبب؛ اختلاف في المصادر. وفي طريقة الجمع يُذكر أنّ زيداً شرع يجمع من العسب واللخاف والأكتاف وصدور الرجال. وكان لا يقبل شيئاً إلا أن يشهد عليه شاهدان.

وروي أنّ زيداً لم يجد آية من الأحزاب إلا مع خزيمة، وآخِر آيتين من براءة إلا مع أبي خزيمة الأنصاري كما في البخاري والإتقان عن ابن أشتة، أو مع خزيمة بن ثابت. ولكنّ الرجلين لا نسبة بينهما[٣]، بل أحدهما أوْسيّ والآخر خزرجي.

وإذا غضضتُ الطَّرف عن عدم اتّحاد الرجلين، تساءلت: كيف ثبتت

(١) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص١٠.

(٢) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص٦؛ القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، م.س، ج١، ص٥٠؛ الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٢٣٣؛ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت: ٩١١هـ): تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين القائمين بأمر الأمة (من عهد أبي بكر الصّديق إلى عهد المؤلف)، ط١، مصر، إدارة الطباعة بالمنيرية، ١٣٥١هـ.ق، ص٥٢؛ القسطلاني، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد(٨٥١ - ٩٢٣هـ): لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق الشيخ عامر السيد عثمان؛ الدكتور عبد الصبور شاهين، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الكتاب٢٦، ١٣٩٢هـ.ق/ ١٩٧٢م، ج١، ص٥٢.

(٣) انظر: الخوئي، البيان في تفسير القرآن، م.س، ص٢٤٠-٢٤٩.

آية بخبر واحد، وإنْ كان المخبر «**ذا الشهادتين**»[١]؛ فالقرآن لا يثبت إلا بالتواتر. وقد أُجيب عن هذا بأنّ آخر التوبة قد أُنسيه زيد وأصحابه، فلمّا ذكره خزيمة أو أبو خزيمة تذكّروه[٢]، أو أنّ آخرها كان معه كتابةً ومع غيره حفظاً، وعمدة التواتر على الحفظ لا الخطّ هنا. وأنا مع التأويلَين إن تمّا، ولكنّ ذلك بعيد؛ لمنافاتهما للظاهر. وقد ذُكر توجيه غير ما سبق لمسألة الشاهدين، ومسألة عدم وجود آيتين إلا مع خزيمة ذي الشهادتين، وهو أنّ القوم اشترطوا بالإضافة إلى التواتر، ألاّ يُقبل المحفوظ وحده من غير أن يُسطّر بين يدي رسول اللّه ﷺ ويشهد الشاهدان على ذلك؛ فالشاهدان ليسا إثباتاً للقرآن بخبر الواحد، وإنّما هما شهادة على الكتابة أو القراءة أو العرض، أو أنّهما يشهدان بصحّة قراءتها، أو كونها ممّا عُرِضَ على النبي ﷺ في عام وفاته بين يدي رسول اللّه ﷺ.[٣]

ولقد ذهب الزركشي إلى أنّ أبا بكر جمع القرآن «**في مصحف واحد**»[٤]، ويعارضه قول زيد: «**فأمرني أبو بكر، فكتبته في قطع الأديم وكسَر الأكتاف والعُسُب**»[٥]. ولم يكن هذا الجمع مرتّب السور؛ قال الشَّنقيطيُّ:

جَمعَهُ غيرَ مُرَتّبِ السُّور بعد إشارةٍ إليه من عُمَرْ

(١) ذو الشهادتين: صحابي جعل الرسول ﷺ شهادته بشهادة رجلين. وهو خُزَيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري، عاش إلى خلافة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام وشهد معه صفين، فقتل فيها (٣٧هـ-٦٥٧م)، روى له البخاري ومسلم ثمانية وثلاثين حديثاً (انظر: الزركلي، خير الدين: الأعلام(قاموس تراجم)، ط٢،(مزيدة ومحلاّة بالخطوط والرسوم)، بيروت، دار العلم للملايين، لات، ج ٢، ص٣٥١). ذكره الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في خطبة له في نهج البلاغة متحسّراً عليه «ملقّباً له بذي الشهادتين (انظر: الشريف الرضي، نهج البلاغة[الجامع لخطب أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السلام ورسائله وحكمه]، ضبط وفهرسة الدكتور صبحي الصالح، ط١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٠م، ص٢٦٤.

(٢) انظر: ابن أبي طالب القيسي، مكي(٣٥٥ - ٤٣٧هـ): الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق وشرح الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، لاط، مصر، مكتبة نهضة مصر؛ مطبعة الرسالة، لات، ص٢٥.

(٣) أنظر إلى ما نقل عن السخاوي وأبي شامة وغيرهما في: معرفة، تلخيص التمهيد، م. س، ج١، ص١٦٠-١٦١.

(٤) الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٢٣٥.

(٥) الطبري، أبو جعفر محمد جرير(٢٢٤ - ٣١٠هـ): تفسير الطبري(جامع البيان عن تأويل القرآن)، تحقيق وتعليق محمود محمد شاكر، مراجعة أحمد محمد شاكر، لاط، مصر، دار المعارف، تاريخ مقدّمته ١٣٧٣هـ.ق، ج١، ص٥٩؛ وانظر: ابن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءا، م.س، ص٢٥-٢٦.

ثمّ إنّ كثيراً من الذين ينفون جمع أبي بكر للقرآن في مصحف ينسبون ذلك إلى عمر الذي جمعه في مصحف، وليس هذا واضحاً، بل ليس واضحاً أنّه أمر بجمع غير الجمع الذي اشترك فيه مع أبي بكر، ونفّذه لهما زيد بن ثابت.

وقيل: إنّ الجمع تمّ في سنة، فكانت الصحف عند أبي بكر حياته، وعند عمر كذلك، فعند حفصة التي استعار عثمان الصحف منها وانتسخها ثمّ ردّها. وأحرقت بعد موتها كما سبق.

وزعم نفر من المستشرقين أنّ مصحف أبي بكر كان شخصياً غير رسميّ؛ كمصاحف الصحابة الآخرين.[١] ولعلّ ممّا يشهد لهذا وراثة حفصة للصحيفة من أبيها عمر - الذي اشترك في توجيه جمع أبي بكر، وربما نقله إلى صحيفة واحدة- وعدم أخذ عثمان؛ وهو خليفة المسلمين للصحيفة منها إلا استعارةً. ومهما كان من أمرٍ فإنّ هذه الصحيفة أو الصحف كانت أساس المصحف الرسميّ الذي جمعه عثمان.

رابعاً: جمع عثمان بن عفان:

١- سببه وكيفيته:

يشكّل جمع عثمان تطويراً لجمع أبي بكر. وهو تطوير أملاه اختلاف الناس في القراءات؛ بسبب تفرّق الصحابة في البلدان، واشتداد الأمر في ذلك، وعِظَم اختلافهم وتشبّثهم[٢].

ولعلّ سبب الجمع المباشر قدوم حذيفة بن اليمان من فتح أرمينية وآذربيجان على عثمان، وإبلاغُه اختلاف الشاميين والعراقيين في القراءة وسببه كذلك اختلافُ الصبيان في خلافة عثمان وارتفاع

(١) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، مقدمة آرثر جفري، ص٦؛ بلاشير، ريجيس: القرآن (نزوله، وتدوينه، وترجمته وتأثيره)، تعريب رضا سعادة، إشراف الأب فريد جبر، تحقيق ومراجعة الشيخ محمد الزعبي، ط١، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٤م، ص٣٠؛ بروكلمان، كارل: تاريخ الأدب العربي، تعريب الدكتور عبد الحليم النجار، ط٣، مصر، دار المعارف، لات، ج١، ص١٣٩.

(٢) انظر: القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، م.س، ج١ن ص٥١.

اختلافهم إلى المعلمين؛ حتى كفّر بعضهم بعضاً، «**فبلغ ذلك عثمان فقام خطيباً، فقال: أنتم عندي تختلفون فيه فتلحنون، فمن نأى عني من الأمصار أشدّ فيه لحناً، اجتمعوا يا أصحاب محمد واكتبوا للناس إماماً**»[١].

وفي انحصار سببي الجمع المباشرين بالاختلاف في القراءة دلالة كبيرة على صيانة القرآن من التحريف.

وقد كانت لعثمان في جمعه كيفية مخصوصة؛ إذ استعار صحف حفصة وانتسخها في المصاحف بواسطة زيد بن ثابت، وسعيد بن العاص، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير، مع ترجيح لسان قريش عند الاختلاف؛ فإنّما نزل بلسانهم[٢]. وقال عثمان: فليملِ سعيد، وليكتب زيد.[٣] وروجع أُبَي بن كعب في كتف فصحّحها في رواية.

وفي خبرٍ آخر أنّ عثمان جمع اثني عشر رجلاً من قريش والأنصار فيهم زيد، وأمرهم بكتابة المصحف[٤]. وفي غيره قال: «**اجعلوا المملي من هذيل، والكاتب من ثقيف**»[٥]، وهو يعارض ما سلف.

نعم، يمكن الجمع بين الروايات جمعاً معقولاً؛ بافتراض أنّ عثمان طلب أولاً من الأربعة جمع القرآن وتوحيد المصاحف، ثمّ احتاجت اللجنة إلى الاستيثاق من بعض الأمور، فرُوجِعَ أُبَي، ثمّ ازداد العمل حتى وصلت اللجنة

(١) السجستاني، كتاب المصاحف: ص١٨-٢١؛ وانظر: الطبري، تفسير الطبري، م.س، ج١، ص٦٠؛ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد (ت: ٤٤٤هـ): كتاب المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار، تحقيق محمد أحمد دهمان، دمشق، مكتب الدراسات الإسلامية؛ مطبعة الترقي، ١٣٥٩هـ.ق/ ١٩٤٠م، ص٧؛ أبو شامة، شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي(ت: ٦٦٥هـ): كتاب المرشد الوجيز إلى علوم تتعلّق بالكتاب العزيز، تحقيق طيار آلتي قولاج، لاط، بيروت، دار صادر، ١٣٩٥هـ.ق/ ١٩٧٥م، ص٥٠؛ ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ): تقريب النشر في القراءات العشر، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض، ط١، مصر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٨١هـ.ق/ ١٩٦١م، ص٢١.

(٢) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص١٨؛ ابن الجزري، تقريب النشر في القراءات العشر، م.س، ج١، ص٧.

(٣) انظر: م.ن، ص٢٤.

(٤) انظر: ابن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، م.س، ص٢٨.

(٥) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص٢٤.

إلى اثني عشر شخصاً، ولعلّ هذا كان في مرحلة استنساخ نسخ الأمصار العثمانية من النسخة الأولى أو المصحف الإمام، وربما كان قبل ذلك.

ولم يكن النقل من صحف حفصة مُعْتَمَد الجمع الوحيد، بل رُوي أنّ عثمان عزم على كلّ رجلٍ في المدينة أن يأتي بما لديه من القرآن، وكان يناشد من يأتي أنّه سمع ما شهد به من رسول الله ﷺ[١]. وتتكرّر هنا أخبار فقدان آخر «براءة» حتى أتى بها خزيمة بن ثابت، وآية من الأحزاب حتى أتى بها خزيمة آخر، وتتكرّر التأويلات التي ذكرت في جمع أبي بكرٍ وعمر، وهاتان الحادثتان على فرض وقوعهما، وعلى ما في أسماء رجالهما من اضطراب، إمّا أن تكونا وقعتا في زمن أبي بكر أو في زمن عثمان، ثمّ إنّ تأويلاتهما التي يصعب التسليم بها تَدْفع المنصف إلى ردّ الآحاد بالإجماع على التواتر[٢].

وبعد تمام الجمع أمر عثمان بالصحف والمصاحف السابقة أن تحرق[٣] أو تخرق[٤]، أو تمحى[٥]، أو تُغسل[٦]، أو توضع في الماء الساخن[٧]، أو تدفن[٨].

٢- زمنه:

أمّا زمن الجمع، فيشير إليه قول الخليفة الثالث، قبله: «**عهدكم بنبيكم**

(١) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص٢٤.

(٢) انظر: في ثبوت القرآن بالتواتر: ابن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، م.س، ص٦٠؛ وانظر: في عدم التحريف: الغزالي، محمد: معركة المصحف في العالم الإسلامي، ط٣، القاهرة، دار الكتب الحديثة؛ مطبعة السعادة، ١٣٨٣هـ.ق/ ١٩٦٤م، ص٧؛ ابن نبي، مالك: إنتاج المستشرقين وأثره في الفكر الإسلامي الحديث، ط١، بيروت، دار الإرشاد للطباعة والتوزيع والنشر، ١٣٨٨هـ.ق/ ١٩٦٩م، ص٣٣.

(٣) مجهول: مقدّمة المباني(نشرت مع مقدّمة ابن عطية بعنوان: مقدّمتان في علوم القرآن)، تصحيح آرثر جفري، لاط، مصر، مكتبة الخافجي؛ بغداد، مكتبة المثنى، مطبعة السنّة المحمّديّة، ١٩٥٤م، ص٤٥؛ وانظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص١٩؛ الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٢٤٠.

(٤) انظر: الطبري، تفسير الطبري، م.س، ج١، ص٦٣.

(٥) انظر: الكردي، محمد طاهر عبد القادر المكّي الخطاط: تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، ط٢، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٢هـ.ق/١٩٥٢م، ص٤٩.

(٦) انظر: ابن طاووس، سعد السعود، م.س، ص٢٧٨.

(٧) انظر: ابن أبي طالب القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، م.س، ص٢٩.

(٨) انظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص٢٤.

منذ ثلاث عشرة(...)»، وقوله آنذاك: «**إنّما قبض نبيكم منذ خمس عشرة سنة«....»**».[١] وبحساب السنين؛ اعتماداً على القولين، رجّح ابن حجر أن يكون الجمع قد تمّ في أواخر سنة أربع وعشرين وأوائل سنة خمسٍ وعشرين»[٢].

ولكنّ ابن الأثير ذكر في الكامل أنّ تاريخ نسخ المصاحف كان سنة ثلاثين[٣]، وتابعه في ذلك ابن خلدون[٤]. وهذا التاريخ - وإن خالف ما روى السجستاني عن عثمان - إلا أنّه مؤيّد بتاريخ غزوة أرمينية التي حدّد تاريخها «**الدكتور عبد الله خورشيد البرّي**»، من خلال روايات الواقدي والبلاذري وقرائن أخرى، بالعام الثلاثين من الهجرة[٥]. وقد ذكرتُ أنّ مجيء حذيفة من ثغر أرمينية وآذربيجان كان سبباً مباشراً للجمع.

ويمكن على فرض صحّة تاريخ ابن الأثير وقرائن البرّي أن يُجمع بين التاريخين؛ ببيان أنّ روايتي السجستاني اللتين تؤيّدان تاريخ ابن حَجر، قد طلب عثمان فيهما الجمع من الناس، وطلب من زيد وسعيد الكتابة والإملاء. أمّا روايات عود حذيفة من الثغر، ففيها عقب طلب حذيفة، سؤال عثمانُ حفصةَ أن تعطيه الصحف لانتساخها؛ فنُسِخَت. فهل يكون الجمع في العام الخامس والعشرين تتمّة لفعل الخليفتين قبله، حتى إذا تعاظم الاختلاف عام ثلاثين تُمِّمَ العمل واستعين بصحف حفصة؟ لا أملك أكثر من قول: ربّما.

لكن للشيخ محمد هادي معرفة قدس سره تحقيقاً عميقاً في تاريخ كتابة المصحف العثماني يخطّئ فيه ابن الأثير (وبالتالي الدكتور البرّي) في

(١) م.ن، ص٢٢-٢٤.
(٢) الحمد، غانم قدّوري: رسم المصحف(دراسة لغوية تاريخية)، ط١، بغداد، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري؛ بيروت، مؤسسة المطبوعات العربية، ١٤٠٢هـ.ق/ ١٩٨٢م، ص١٢٦.
(٣) انظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ، م.س، ج٣، ص٨-٩.
(٤) انظر: الحمد، رسم المصحف(دراسة لغوية تاريخية)، م.س، ص١٢٦.
(٥) انظر: البري، عبد الله خورشيد: القرآن وعلومه في مصر(٢٠- ٣٨٥هـ)، لاط، مصر، دار المعارف، لات، ص٤٤-٤٥.

تحديده سنة ثلاثين، ويؤيّد فيه قول ابن حجر بأدلّة قوية؛ فغزوة آذربيجان وأرمينية، كانت سنة أربع وعشرين في رواية أبي مِخْنَف، وينقل الطبري أنّ سنة خمس وعشرين كانت سنة فتح أرمينية، أوّل ولاية الوليد بن عقبة بن أبي معيط على الكوفة من قبل عثمان، وولاية الوليد بدأت سنة ست وعشرين، وسنة خمس وعشرين في رواية أبي مخنف.

ويذكر الذهبي وفاة أُبيٍّ بن كعب في أحداث سنة ثلاثين، مع أنّه استعين به في الجمع، ويذكر الطبري تعيين سعيد بن العاص والياً على الكوفة مكان الوليد سنة ثلاثين، مع أنّ سعيداً عضو مؤثّر في لجان الجمع، ولم يرجع سعيد من الكوفة حتى سنة أربع وثلاثين.

وأهمّ دليل ما تقدّم من قول عثمان: «**إنّما قبض نبيكم منذ خمس عشرة**»؛ في تحديد عام البدء بالمشروع.

ولهذا كلّه يرجّح أنّ عام بدء الجمع كان عام خمسة وعشرين للهجرة، ولكن من غير الواضح كم امتدّ هذا العمل حتى تمّ...[١]

إنّ تحديد زمن الجمع العثماني يهمُّ مسار هذا البحث جدّاً؛ فالجمع سواء تمّ سنّة خمسٍ وعشرين أو ثلاثين، كان في المدينة المنوّرة، ومن الطبيعي أن تكتب المصاحف العثمانية بالخط المدنيِّ المطاوع السهل، لا الكوفيِّ المربّع المعقّد كما ذهب إليه بعضهم[٢]. ورَسْمُها يفترض به أن يكون قريباً من رسم كُتُب العصر النبوي ومنقوشاته؛ فالمدّة بحساب تطوّر الرسم قليلة. وعلى هذا تكون المصاحف العثمانية غير منقوطة؛ لا نقط الشكل، ولا نقط الإعجام[٣]، تعوزها الألفات المتوسّطة والشدّات، وترسم همزتها ألفاً أحياناً... وعلى فرض وجود الإعجام في الحجاز في زمن جمع المصحف العثماني، فلقد ورد في تقريب النشر أنّ عثمان «**أمر**

(١) معرفة: التمهيد، م.س، ج١، ص٣٤٣-٣٤٦؛ وله أيضاً: تلخيص التمهيد، م.س، ج١، ص١٨٩-١٩١.
(٢) انظر: الكردي، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، م.س، ص٨١.
(٣) انظر: بلاشير، القرآن (نزوله، وتدوينه، وترجمته وتأثيره)، م.س، ص٣٠؛ السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، مقدمة آرثر جفري، ص٧.

بتجريده (أي المصحف) من الشكل والنقط«....»[١]. وهذا النصُّ، إن نوقش؛ لجهة عدم ثبوت الشكل في رسم العربية قبل العصر الأموي حتى يُجَرَّدَ منه، ولكنّه يُثبت خُلُوَّ المصحف من الإعجام، ولم يمارِ في هذا الأمر- في ما أعلم- أحد.

٣- عدد المصاحف العثمانية ومصيرها:

نقل القيسي أنّهم «**لمّا نسخوا المصحف كتبوه في سبع نسخ. وقيل: في خمس. ورواةُ الأوّل أكثر**[٢]. **وقال الداني: «أكثر العلماء على أنّ عثمان بن عفان لمّا كتب المصحف جعله على أربع نسخ، وبعث إلى كلّ ناحية من النواحي بواحدة منهنَّ؛ فوجَّه إلى الكوفة إحداهنّ، وإلى البصرة أخرى، وإلى الشام الثالثة وأمسكَ عند نفسه واحدة. وقد قيل: إنّه جعله في سبع نسخ ووجّه من ذلك - أيضاً- نسخة إلى مكة، ونسخة إلى اليمن، ونسخة إلى البحرين. والأوّل أصحّ وعليه الأئمّة»**[٣]. وذكر ابن عاشر أنّ المصاحف العثمانية ستة: المكّيّ، والشاميّ، والبصريّ، والكوفيّ، والمدنيّ العامّ، والمدنيّ الخاصّ الذي حبسه [عثمان] لنفسه»[٤]. والمصحف الذي أمسكه لنفسه هو المصحف الإمام، وما سواه مصاحف عثمانية فحسب[٥].

وقد تعرّض المستشرقون للمصاحف العثمانية وتوزيعها، فاكتفى رودول صاحب الترجمة الإنكليزية للقرآن، ومحرّر مادّة قرآن في دائرة المعارف البريطانية، ووليم موير مؤلّف «**حياة محمد**»[٦]، وكارل بروكلمان؛ بالنصّ على توزيعها على المدن الكبرى[٧]، في ما جعلها بلاشير خمسة

(١) ابن الجزري، التقريب، م.س، ص٢١.
(٢) ابن أبي طالب، القيسي، الإبانة عن معاني القراءات، م.س، ص٢٨؛ وانظر: ابن الجزري، النشر، م.س، ج١، ص٧؛ القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، م.س، ج١، ص٦٣-٦٤.
(٣) الداني، المقنع، م.س، ص٩؛ وانظر: الزركشي، البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٢٤.
(٤) المنجّد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته حتى نهاية العصر الأموي، م.س، ص٤٢.
(٥) انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات لفنون القراءات، م.س، ج١، ص٦٨.
(٦) انظر: البري، القرآن وعلومه في مصر (٢٠- ٣٨٥هـ)، م.س، ص٤٦-٤٧.
(٧) انظر: بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، م.س، ج١، ص٤٧.

مصاحف[١].

أمّا عن مصير المصاحف العثمانية، فقد قيل: إنّ مصحف الكوفة فُقد في أيام المختار الثقفي (ت: ٦٧هـ)، ومصحف مكّة احترق سنة سبعين، وفي مصحف المدينة خبرُ فقدِه زمن يزيد بن معاوية[٢]، وخبر رؤية السمهودي له بعد حريق سنة ستمائة وأربع وخمسين للهجرة[٣]. وقيل إنّ ابن الجزري رأى مصحف أهل الشام. وآخر ما ذُكر من أمر المصحف الشامي: «**أنّ السلطان - سليم- عندما دخل دمشق٩٢٢ زار المسجد الأموي، ليلة الاثنين سابع عشر من رمضان، وقرأ بالمصحف العثماني**(....)»[٤]. وقد ذُكرتْ في مجاميع التاريخ دعاوى وجود مصاحف عثمانية في أماكن كثيرة أخرى[٥].

أمّا اليوم، فقد ظهرت بضعة مصاحف تنسب إلى عثمان، هي:

١-مصحف متحف طشقند[٦].

٢-مصحف المشهد الحسيني بالقاهرة[٧].

٣-مصحفا إستامبول: في طوب قبو، متحف الآثار الإسلامية.

وذكرت «**هند شلبي**» أنّ البعض اعتقد بأنّ إحدى نسخ مكتبة القيروان العتيقة هي المصحف العثماني. ولكنَّ عبارتها ساكتةً عن وجود هذا المصحف اليوم[٨].

ومنتهى المقالة في هذه المصاحف أنّها خُطَّت بالكوفي، وخطّ المصاحف العثمانية مدنيٌّ على الراجح، وخطوط بعضها أكثر تطوّراً

(١) انظر: بلاشير، القرآن (نزوله، وتدوينه، وترجمته وتأثيره)، م.س، ص٣٠.

(٢) انظر: جار الله، موسى؛ و. رستو فدوني: تاريخ القرآن والمصاحف، لاط، بترسبورغ، لان، المطبعة الإسلامية، ١٣٢٣هـ.ق، ص١٥.

(٣) انظر: الكردي، تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، م.س، ص١١١.

(٤) المنجّد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته حتى نهاية العصر الأموي، م.س، ص ٤٥.

(٥) انظر: م.ن، ص٤٦.

(٦) انظر: مخدوم، إسماعيل: كتاب تأريخ المصحف العثمانيّ في طشقند، لاط، طشقند، طبع بمصارف الإدارة الدينية، المطبعة الحكومية رقم٧، ١٣٩١هـ.ق/ ١٩٧١م، ص٣٦.

(٧) انظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص٤٠٥-٤٠٦.

(٨) شلبي، هند: القراءات بأفريقية(من الفتح إلى منتصف القرن الخامس الهجري)، لاط، لام، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م، ص ٥٦.

من بعض، فليست من عصرٍ واحد، وأقيستها مختلفة. وقد رجّح «**الدكتور المنجّد**» أن تكون منقولةٌ عن أصلٍ عثماني قديم[١]، وهو ما رجّحه «**الزرقانيّ**» في مصحف المشهد الحسينيّ. ولكن لا عبرة بتحديد «**المنجّد**» المصحف العثمانيّ المنقول عنه بأصل واحد؛ إذ يمكن أن تكون نقلت عن أكثر من أصلٍ عثمانيّ، وهذا ما سبّب نسبتها.

والمستغرب أن يغلو بعضهم فيزعم أنّ هذه المصاحف بخطّ عثمان نفسه. والمعلوم أنّ عثمان أمر بالكتابة ولم يباشرها بيده.

خامساً: تواتر القرآن الكريم:

قال السيوطي في تعريف التواتر: «**هو ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه**«...»»[٢]؛ أي ما نقله جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب إلى منتهى النقل، ومنتهى نقل القرآن رسول الله ﷺ. وقد أضاف بعض العلماء ـ كما ذُكر من قبل ـ قيد امتناع وقوع الجماعة في الخطأ، بالإضافة إلى قيد امتناع تواطئهم على الكذب؛ وهو قيد صحيح لتطرّق احتمال الخلاف بدونه[٣].

وليس للتواتر عددُ طرقٍ معيّن على الصحيح؛ لأنّ القطع يختلف بحسب حال الطرق؛ صحةً ووثاقةً، وحسناً وضعفاً.

وقد قرّب بعض الأصوليين دليلية التواتر ـ الذي هو من الأدلّة غير اللفظية، بإيضاح أنّه يقوم على حساب الاحتمالات، وهو يشبه في هذا القضية التجريبية.

فإذا تعدّد الإخبار عن محور واحد، وتضاءل احتمال المخالفة للواقع؛ فاحتمال الخطأ أو تعمّد الكذب في خبر مخبر واحد أعلى منه في مخبرين عن واقعة واحدة؛ لأنّ درجة احتمال الكذب في أحد الخبرين ناتج ضرب

(١) انظر: المنجّد، دراسات في تاريخ الخط العربي منذ بدايته حتى نهاية العصر الأموي، م.س، ص٥٥.
(٢) السيوطي: الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص١٥٥؛ وانظر: الشهيد الثاني، الدراية، م.س، ص١٢٠؛ القسطلاني: لطائف الإشارات لفنون القراءات، م.س، ج١، ص٦٩.
(٣) المظفر، المنطق، م.س، ص٢٨٦-٢٨٧.

قيمة احتمال الكذب في أحد المخبرين بقيمة احتماله في المخبر الآخر، وكلّما ضربنا قيمة احتمال بقيمة احتمال آخر تضاءل الاحتمال. وفي حالة وجود مخبرين كثيرين يتكرّر الضرب بعدد إخبارات المخبرين؛ لكي نصل إلى احتمال كذبهم جميعاً، ويصبح هذا الاحتمال ضئيلاً جداً، ويزداد ضآلة كلّما ازداد المخبرون؛ حتى يزول عملياً، بل واقعياً؛ لضآلته، وعدم إمكان احتفاظ الذهن البشري بالاحتمالات الضئيلة جدّاً.

وهذا اليقين ليس يقيناً رياضياً؛ لأنّ الرياضيات تكسّر الاحتمالات إلى ما لا نهاية، ولا تزول معها الاحتمالات الضئيلة التي لا يعتني بها العقل[١].

وقد قالت الأمّة بتواتر القرآن الكريم، وأوجب محقّقو أهل السنّة ـ كما يذكر الزركشي ـ تواتر القرآن في أصله وأجزائه، ومحله ووضعه وترتيبه؛ «**فإنّ العلم اليقيني حاصل أنّ العادة قاضية بأنّ مثل هذا الكتاب العزيز، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، أنّه الهادي للخلق إلى الحقّ، المعجزُ الباقي على صفحات الدهر، الذي هو أصل الدين القويم، أو الصراط المستقيم، مستحيل عليه ألاّ يكون متواتراً في ذلك كلّه، إذ الدواعي تتوافر على نقله على وجه التواتر، كيف لا؟ وقد قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾[٢] ، والحفظ إنّما يتحقّق بالتواتر.**

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[٣]، والبلاغ العامّ إنّما هو بالتواتر، فما لم يتواتر ممّا نُقِلَ أحاداً؛ نقطع بأنّه ليس قرآناً»[٤].

والعبارة الأخيرة للزركشي لافتة؛ فهو لم يقل: لم نقطع بأنّه ليس قرآناً،

(١) انظر: الصدر، الشهيد محمد باقر: دروس في علم الأصول، ط١، بيروت، دار المنتظر، ١٤٠٥هـ.ق/ ١٩٨٥م، الحلقة الثانية، ج١، ص١٠٨-١٠٩؛ الحلقة الثالثة، ج٢ن ص١٢١-١٢٣.

(٢) الحجر: ٩.

(٣) المائدة: ٦٧.

(٤) الزركشي: البرهان، م.س، ج٢، ص١٣٠؛ وانظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م.س، ج١، ص١٥٦-١٥٧.

بل قال: نقطع بأنّه ليس قرآناً: وذلك لتوافر الدواعي على نقله كلّه متواتراً، فما نقل بالآحاد علمنا أنّه ليس قرآناً.

فالمسألة كما أصوّرها أنا تقرب من قطار ذي سكّتين: سكّته الأولى تواتر المنقول الواصل. والثانية توافر الدواعي القطعيّة لنقل جميعه - كذلك -؛ أعني بالتواتر. ومن هذه الدواعي: بلاغة القرآن، وتحدّيه بالبلاغة، فكان المؤمن يحفظ القرآن لإيمانه، والكافر يحفظه؛ لأنّه يتمنّى معارضته. ومنها: إظهار النبيﷺ رغبته بحفظ القرآن؛ والعادة تقضي بأنّ الزعيم إذا أظهر رغبته بحفظ كتاب أو بقراءته؛ فإنّ ذلك الكتاب يكون رائجاً لدنيا أو دين، فكيف، والناس مؤمنون يرجون بالقراءة والحفظ الثواب والأجر. ومنها: القيمة الاجتماعية لحفظ القرآن والمرتبة الاجتماعية لحافظه...[1] وسيتكرّر بعضٌ من هذه الدواعي في النقول عن علماء الإمامية.

وقال الشريف المرتضى في المسائل الطرابلسيات: إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان، والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة؛ فإنّ العناية اشتدّت، والدواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدّ لم [تبلغه] في ما ذكرناه؛ لأنّ القرآن معجزة النبوّة، ومأخذ العلوم الشرعية، والأحكام الدينية، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية(....). وقال - أيضاً - (....) إنّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته»[2].

وعن الشيخ الصدوققدس سره قوله في رسالته الاعتقادية: «**اعتقادنا في القرآن؛ أنّ القرآن الذي أنزل الله. تعالى. على نبيّه هو ما بين الدفّتين، وهو ما في أيدي الناس، ليس بأكثر من ذلك**»[3].

وعن العلاّمة جمال الدين بن مطهّر الحلّيقدس سره: «**واتّفقوا على أنّ ما**

(١) الخوئي، البيان، م.س، ص٢٥٣-٢٥٤(وقد دمجت بعض هذه الدواعي اختصاراً).
(٢) الطبرسي، مجمع البيان، م.س، ج١، ص٨٣-٨٤.
(٣) الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي: الاعتقادات، ط١، قم المقدّسة، مهر، ١٤١٣هـ.ق، ص٨٣.

نُقل إلينا من القرآن، فهو حجّة (....)؛ لأنّ النبي ﷺ كان مكلّفاً بإشاعة ما نزّل عليه من القرآن إلى عدد التواتر؛ ليحصل القطع بنبوّته في أنّه المعجزة له. وحينئذٍ لا يحصل التوافق على ما نقل ممّا سمعوه منه بغير تواتر(.....)، والإجماع دلّ على وجوب إلقائه ﷺ على عدد التواتر»[1].

وذهب السيد محمد جواد العاملي قدس سره إلى أنّ: «**العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل القرآن، من أجزائه، وألفاظه، وحركاته، وسكناته، ووضعه في محلّه، لتوفّر الدواعي على نقله، من المُقرِّ؛ لكونه أصلاً لجميع الأحكام، والمُنْكِر لإبطاله لكونه معجزاً؛ فلا يعبأ بخلاف من خالف أو شكَّ في المقام**»[2].

وعلى الرغم من عدم ثبوت التواتر -على الصحيح - في أداء كلمات القرآن وحركاته وسكناته التي وقع الاختلاف فيها، ولكنّ تواتر القرآن في أصله، وأجزائه، وكلماته، وترتيبها، وأوضاعها، ومحالّها ثابت.

خاتمة (يُفتح من كلّ باب منها أبواب):

أريد في خاتمة هذا البحث أن أفتح هذا البحث ـ لا أن أقفله ـ على آثار ولوازم لجمع القرآن الكريم، وصولاً إلى توحيد المصاحف أيام الخليفة الثالث عثمان بن عفان، وآثار هذا التوحيد.

فقد تبيّن أنّ القرآن الكريم جمعت آيات كلّ سورة فيه ورُتّبت في عهد رسول الله ﷺ، وأنّ السور جميعها نقلت عنه نقل تواتر، وانتشرت، وذاعت، بشكل استعصى معه القرآن الكريم على التحريف.

وتبيّن أنّ هذا التواتر كان الضامن لسلامة خطوات المصاحف، والكفيل بصيانة القرآن من التحريف، وبخاصّة أنّ التواتر حاصل لكلّ

(١) انظر: معرفة، محمد هادي: صيانة القرآن من التحريف، ط١، قم المقدّسة، مؤسسة التمهيد؛ منشورات ذوي القربى، ١٤٢٨هـ.ق/ ١٣٨٦هـ..ش، ص٣٧، (نقله عن: العلامة الحلي: نهاية الأصول، مبحث التواتر).

(٢) الحسيني، محمد جواد العاملي: مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، لاط، قم المقدّسة، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، لات، ج٢، ص٣٩٠.

الواصل، والدواعي متضافرة لوصول كلّ النازل؛ وكلّ ما نُقِلَ تَواتَرَ.

ولكنّ التواتر الموجود لا يعني ـ كذلك ـ تواتر أداء كلمات القرآن الكريم، وهو ما يسمّى بالقراءة. «**والقرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان؛ فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور على كَتْبَةِ الحروف أو كيفيتها، من تخفيف أو تثقيل أو غيرهما**»[1].

وقد بحثتُ في أبحاث ماضية سند القراءات القرآنية السبع أو العشر، التي يُدّعَى تواترها عن رسول الله ﷺ، فلم يثبت لي تواترها عنه ﷺ في موارد الاختلاف، مع وضوح كونها روايات منقولة لها أسانيدها. ولكنّها أخبار آحاد بعضها واضح الصحّة، كالرواية العامّة التي يقرأ بها أهل المشرق في أيامنا، وهي رواية حفص بن سليمان الأسدي لقراءة عاصم بن أبي النجود الكوفي، الذي قرأ على عبد الرحمن السلمي، الذي قرأ على الإمام علي عليه السلام[2].

ولكنّ أخبار الآحاد الصحيحة تفيد الظنّ بالصدور، ولا تفيد القطع. وهي قابلة للخطأ والاشتباه... فكيف بالقراءات التي في أسانيدها مغمز؟

وعلى هذا، فهل يكون المصحف المجموع بالرسم العثماني المجرّد من الشكل والإعجام، والألفات الداخلية، والهمزات، والشدّات، والمدّات، والعلامات المتأخّرة الأخرى سبباً للاختلاف الصوتيّ، والصرفيّ، والنحويّ في القراءات، عندما لا تضبط الرواية النطق؛ في ما هو من قبيل الأداء، أو عندما تحتكّ الرواية بخطأ الراوي واشتباهه؟

ومع عدم تواتر القراءات عن رسول الله ﷺ - ولا يهمُّ تواترها عن رواة قرائها؛ إذ يشترط في التواتر استواء الطرفين والواسطة -، يمكن أن تؤدّي اللهجات دوراً كبيراً في اختلاف النصوص والأخبار المروية؛ فلو أنّ رجلاً من قريش حدّث آخر من تميم، ونقله التميمي إلى ثالث، فإنّه نقله ـ

(١) الزركشي: البرهان في تفسير القرآن، م.س، ج١، ص٣١٨.
(٢) انظر: الخوئي: البيان، م.س، ص١٣٢؛ معرفة: التمهيد، م.س، ج١، ص٣٩٣-٣٩٤.

على الراجح ـ بلهجة تميم وخصائصها المختلفة.

ويساهم الرسم المبهم، مطّاطُ الاحتمالات والوجوه، في قبول الخصائص اللهجية، ويساهم ـ أيضاً ـ في تنويع اختلافات القراءات التي تعود إلى غياب الإعجام، والشكل، والمحدّدات الأخرى.

وبالإضافة إلى إبهام الرسم العثماني، حدث اختلاف محدود جدّاً في نُسَخ المصاحف العثمانية المرسلة إلى الأمصار، مثل ما ورد في مصاحف أهل العراق: ﴿وَسَارِعُوٓاْ﴾[1]؛ بواو قبل الفعل، في ما هو مجرّد من الواو في مصاحف أهل الشام والحجاز ﴿سَارِعُوا﴾. ودعوى أنّ هذا الاختلاف تابع للقراءة خلاف قصد الصحابة من توحيد المصاحف. وقد دخل هذا في اختلاف القراءات؛ تبعاً لمتابعة أهل الأمصار وقراءتها ـ على الغالب ـ لمصاحفهم العثمانية.

والخلاصة أن تواتر القرآن الكريم وصيانته من التحريف وسلامة جمعه لا تعني بالضرورة أنّ الترتيب بين سوره إلهيٌّ، وأنّ قراءاته متواترة عن رسول الله ﷺ. ولتفصيل هذا محلّه.

(١) آل عمران: ١٣٣؛ وانظر: السجستاني، كتاب المصاحف، م.س، ص٤٤ـ٤٥؛ الداني، المقنع، م.س، ص١٠٢.